الباب الثامن

اقتصاد الولايات

تجربة الحكم اللامركزي في الميدان :-

يتم في الوقت الحالي برنامج كبير لتقييم تجربة الحكم اللامركزي تحت إشراف رئاسة الجمهورية وبمتابعة وتنسيق وترتيب من وزارة الحكم الاتحادي. البرنامج الذي شارف على نهايته تكون من عدة حلقات بدأت بمؤتمرات لتقييم تجربة الحكم اللامركزي بالمحليات، حيث عقدت كل محلية مؤتمراً خاصاً بها، ثم إنتقل التقييم والتقويم للمستوى الولائي حيث عقدت كل ولاية مؤتمراً خاصاً لتقييم وتقويم التجربة، وآخر مؤتمرات الولايات كان مؤتمر ولاية الخرطوم الذي انعقد يوم أمس السبت ٧ نوفمبر.

وبالتوازي مع مؤتمرات الولايات عقدت كل وزارة مركزية مؤتمراً لتقييم وتقويم تجربة الحكم اللامركزي من خلال النظرة الفنية لمهام واختصاصات الوزارات المركزية، والتقاطعات التي تحدث عند ممارسة هذه المهام والاختصاصات مع مستوى الحكم الولائي ومستوى الحكم المحلي. وستنتهي كل هذه المؤتمرات بمؤتمر قومي جامع بالخرطوم تطرح فيه خلاصات توصيات المؤتمرات المتعددة التي انعقدت، وذلك بهدف الخروج بسياسات تتم ترجمتها من خلال الدستور والقوانين واللوائح لإجراءات وعمل ميداني يحقق فلسفة الحكم اللامركزي في تنزيل السلطات وتبسيط الاجراءات وتحقيق التنمية.

إن الدروس المستفادة من تجربة العقدين الماضيين للنظام الحالى ستشكل نقطة البداية لنموه وتطوره حتي يتمكن من تحويل السلطات والإلتزامات بصورة أكبر بعيداً عن المركز. ومن الواضح، أن مثل هذه التنمية ستأخذ فى الحسبان المعوقات البشرية والمؤسسية الموجودة والتى يمكن أن تحد من السرعة والمدى الذى يتم من خلاله التحويل والتمكين.

تعميق عملية اللامركزية تتطلب تمكين كل محلية والتأكد من قدرتها على: التأمين علي الشخص وممتلكاته، والتى تستلزم تأمين الحصول على الأرض وبالتالى المساهمة فى تعزيز المساواة، ثم التأكد من حق المشاركة بفعالية فى حياة المجتمع لضمان أن الأولويات التنموية قد تم وضعها على المستوى المحلى بواسطة

الجماهير المحلية (ديمقراطية المشاركة) وتحديد كيفية تحقيقها.

ومن أهم العناصر لتمكين المستوى المحلي تحديد مصادر الدخل (من النشاطات الزراعية أوغير الزراعية) والتى ستحدد أيضا الحاجة إلى تطوير البنيات الأساسية المحلية كالطاقة والمياه والنقل لأسواق المدن. تمويل وشراء مدخلات الإنتاج الأخري .....إلخ، ويرتبط بهذا إمكانية الحصول على التعليم الأساسى وحزمة الخدمات الصحية الأساسية.

إن الموارد اللازمة لدعم مثل هذه اللامركزية ، مع مرور الزمن، ينبغي أن تأتي من خلال عملية تعميق الفدرالية المالية حيث يكون قد تم تحويل السلطة الضرائبية بصورة أكبر للمحليات (فى تحديد المعدلات الضريبية بالإضافة إلي تحصيلها، وبأخذ الدروس المستفادة من تجربة النظام الحالي في الحسبان، وتعزيز القدرات المؤسسية على المستويات المحلية)، وقسمة الموارد القومية ومن إمكانية الحصول على العون الخارجي.

ومن أجل نجاح وإستدامة إستراتيجية التنمية ذات البعد المحلي، أى النمو عن طريق التنمية الريفية وتقديم الخدمات من خلال اللامركزية ، فإن خلق المؤسسات المناسبة. وبناء القدرات والحكم والإدارة الرشيدة تعتبر من الأمور الحاسمة. إن المؤسسات الموجودة، وبصفة خاصة على مستوى الولايات والمحليات غير قادرة حالياً على القيام بالمهام الضخمة للنظام اللامركزى، وهذا يتطلب ضرورة تعزيز إمكانيات المؤسسات التي تقوم بمهمة المراقبة والإشراف علي الإمور المالية. أما أنظمة المحاسبة والرقابة علي الموازنة فإنها تحتاج إلي تطوير وعدد كافٍ من الموارد البشرية المدربة للقيام بالوظائف التي كانت في السابق محتكرة بواسطة المركز أو الولاية.

هذا يعني الحاجة لتقوية وتوسيع قدرات ديوان المراجع العام والمراجعة الداخلية بحيث تغطي مجال مراجعة قضايا البيئة والأداء الفني الفعلي. ومن أجل تعزيز قدراتهما لإنجاز وظائفهما التقليدية المتعلقة بالمراجعة المالية ومواكبة مسئولياتهما الجديدة فإنه يجب تقوية المراجعة العامة والمراجعة الداخلية بزيادة عدد الموظفين المؤهلين ومنحهم الرواتب والحوافز الكافية ، كما يجب زيادة فرص التدريب.

من جانب آخر وفي مجال المشتريات الحكومية ينبغي مراجعة لوائح ونظم المشتريات لتصبح أكثر قوة وفعالية فيما يختص بمحاسبة كل الوحدات العامة وإلزامها بموجهات جديدة أكثر صرامة للمشتريات.

ومن المؤمل أن تؤدي هذه الإصلاحات المقترحة إلى تعزيز الحكم والإدارة الرشيدة، الشفافية، المحاسبة والمشاركة العامة الواسعة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٨ م

هل استفادت ولاية الخرطوم من كونها مركزاً مالياً؟

تعتبر ولاية الخرطوم مكان تركز الخدمات المالية والمصرفية بلا منازع، ففي مجال البنوك نجد أن عدد البنوك العاملة في السودان ٣٧ بنكاً منها ٧ أجنبية، رئاسات البنوك جميعها بولاية الخرطوم. لهذه البنوك ٦٥٠ فرعاً على مستوى السودان ٢٦٠ فرعاً من هذه الفروع توجد في ولاية الخرطوم بنسبة ٤٠٪ في حين أن مساحة ولاية الخرطوم تمثل ١,٢٪ فقط من مساحة السودان.

بولاية الخرطوم رئاسات وأغلب فروع شركات الصرافة البلغ عددها ٢٤، ورئاسات وأغلب فروع شركات التحاويل المالية والاجارة البالغ عددها ١١ شركة. وبالخرطوم شركة السودان للخدمات المالية وهي شركة مملوكة لوزارة المالية وبنك السودان وتدير حجم هائل جدا من الأموال يبلغ حوالي ٢٠ مليار جنيه سوداني، فهي تشرف على بيع وشراء شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)، وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح)، وشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب)، وشهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)، وشهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) بالعملة المحلية، وشهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) بالدولار الامريكي.

وبالخرطوم أيضاً رئاسات الشركات العاملة في مجال التأمين البلغ عددها ١٥ شركة منها ١٣ شركة تأمين وشركتان لإعادة التأمين وهي تتعامل في حجم أموال مقداره ١,٦ مليار جنيه.

السؤال الذي يفرض نفسه: هل استفادت ولاية الخرطوم من هذا التركز المالي الهائل؟ الاجابة قطعا لا. لأن الاستفادة الفعالة والصحيحة كانت سوف تنعكس في صورة خدمات حكومية أفضل في المياه والكهرباء والنظافة، وفي أنشطة اقتصادية أوسع وأعمق على مستوى القطاع الخاص.

السبب في عدم استفادة ولاية الخرطوم من التركز المالي الهائل فيها يعود بتقديري لعنصرين: الأول عجز الولاية عن تقديم مشروعات ذات تصميم جيد تفيد قطاع الخدمات الحكومية وتكون قادرة على الاستدامة ورد التمويل المقدم من المؤسسات المالية. على سبيل المثال فإن تكوين شركة مساهمة عامة للمياه، وأخرى للنظافة، وثالثة للانتاج الزراعي والحيواني، بإدارات إحترافية، ويشارك فيها كل المواطنين المستفيدين من هذه الخدمات، يمكن أن تمثل حلاً مناسباً لقضايا مزمنة تعاني منها الولاية. لأن مثل هذه الشركات يمكنها الحصول على تمويل من المؤسسات المالية بالولاية، أو يمكنها إصدار ورقة مالية للمشاركة في أرباحها كشهادة شهامة تطرح على الجمهور والجهات الأخرى.

أما العنصر الثاني الذي يمثل سبباً في عدم استفادة الخرطوم من التركز المالي فيها فهو تردد المؤسسات المالية في منح التمويل. إذا أخذنا البنوك على سبيل المثال فإننا نجد أن إجمالي التمويل المصرفي للقطاعين الحكومي والخاص قد بلغ في العام ٢٠١٤ مبلغ ٤٤,٣ مليار جنيه وهو يمثل ٨٢٪ من إجمالي الودائع في البنوك و٤٨٪ من أجمالي أصول البنوك. هذه الأرقام تنهض دليلاً على تخوف البنوك وترددها في التمويل، وتنهض دليلاً كذلك على عجزها عن توظيف أموالها لتحقيق الأرباح. قد يجادل البعض بأن قواعد السلامة المصرفية هي التي حتمت هذه النسب، ويرد على هذا بأن هناك متسع لم تستغله البنوك حتى بإتباع أقصى قواعد السلامة المصرفية، فضلاً عن أن ظروفنا الاقتصادية تحتم الارتفاع بمستوى توظيف ما لدينا من موارد.[1]

جهاز التحصيل الموحد بولاية الخرطوم :-

المجلس التشريعي بولاية الخرطوم بصدد إجازة قانون جهاز التحصيل الموحد بالولاية. الفكرة رائدة جداً وغير مسبوقة على مستوى ولايات السودان، أما على مستوى المحليات فقد سبقت محلية شرق النيل لاقرار وتطبيق نظام محوسب وموحد للتحصيل.

الهدف من الجهاز حسبما تشير المذكرة التفسيرية للقانون هو (تنمية وتطوير الموارد، وزيادة الايرادات وعائدات التحصيل، وتوحيد وتفعيل المواعين الايرادية، وتبسيط وتسهيل الاجراءات، وتطوير أساليب التحصيل وحوسبتها، وربطها بالشبكة الالكترونية، لضمان الاشراف على أجهزة التحصيل وتحسين وسائلها ومنعاً للازدواجية في فرض المفروضات المالية وتحصيلها بين وحدات الولاية. وتدريب العاملين بالجهاز، والسعي لتوطيد وتقوية العلاقات ما بين الممولين والجهات الحكومية الفارضة للرسوم، بغرض توسيع مظلة التحصيل والتوزيع العادل لحصيلة التدفقات النقدية، وتحقيق الكفاءة في ادارة الموارد ومعرفة المتوقع منها وفق معلومات محددة، وتحقيق نظام رقابي فعال، والحد من التهرب والتحايل والغش في سداد الالتزامات والرسوم للنشاطات المختلفة).

ان المشكلة الأساسية في ولاية الخرطوم، بل في كل ولايات السودان، أن حصيلة الضرائب المتحصلة لا تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الكلي. فحصيلة الضرائب في السودان حوالي ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية ما بين ٢٥٪- ٣٥٪. وتعود قلة الحصيلة للتهرب الضريبي، أو عدم الكفاءة التحصيلية، أو الفساد، أو بسبب انتشار الاقتصاد الخفي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ م.

يحاول القانون الجديد معالجة كل هذه الأسباب عن طريق توحيد اجراءات وطرق التحصيل، وتوحيد العنصر البشري الذي يقوم بالتحصيل تحت مظلة واحدة، وتحديث وسائل التحصيل باستخدام التقانة الحديثة، وذلك بالنسبة للأنشطة المسجلة والتي يتم التحصيل منها حالياً بالطرق التقليدية.

أما بالنسبة للأنشطة الغير مسجلة، أو ما يعرف بالاقتصاد الخفي، فإنها تحتاج لجهود أكبر وأعمق. والاقتصاد الخفي هو ذلك الجزء من الأنشطة الاقتصادية التي لا تطالها أيدي السلطات العامة لأنها مخفية وغير واضحة. وبالتالي لا تستطيع السلطات المختصة احصائها، أو تنظيمها، أو تحصيل الضرائب والمستحقات الحكومية منها. وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي من حيث موضوعه شرعياً كممارسة التجارة والوساطة بالتلفون والفاكس والايميل من البيت، أو من خلال مكتب لا يدل مظهره على مخبره، والهدف في هذه الحالة هو التهرب من الضرائب والرسوم الأخرى. وقد يكون النشاط نفسه غير مشروع كالاتجار في المخدرات أو العمل بالتهريب أو غسيل الأموال.

الاقتصاد الخفي (غير المشروع) يصعب جداً تقديره أو الاشارة لأماكن ممارسته الا من خلال معلومات الأجهزة الأمنية المختصة.

أما بالنسبة للاقتصاد الخفي (المشروع) فعلينا الاستفادة من قاعدة بيانات السجل المدني. إن تضمين قاعدة بيانات السجل المدني كل الأنشطة الاقتصادية الخاصة بشخص ما عبر رقمه الوطني ستمكن من محاصرة الاقتصاد الخفي. ويتطلب هذا الخطوات الآتية: كل المعاملات الرسمية لا تتم الا بإبراز الرقم الوطني. ويشمل ذلك معاملات الضرائب، الجمارك، تسجيل الأراضي والعقارات ونقل ملكيتها وكل المعاملات الخاصة بها، تسجيل السفن والطائرات والمتحركات ونقل ملكيتها وكل المعاملات الخاصة بها، تسجيل الشركات وأسماء الأعمال، تسجيل المنظمات الطوعية، منح إعفاء الخروج وتسجيل الدخول للسودانيين. بتكامل هذه المعلومات ومقارنتها ببرامج حاسوبية ذكية سيتم التوصل لكل الأنشطة وممارسيها والتحصيل المشروع منهم.

إن هذا يشير لضرورة استكمال عمليات السجل المدني، والانتقال من مرحلة التسجيل المبدئي الحالية الى مرحلة اتاحة البيانات لبعض الجهات الحكومية والمؤسسات مثل جهازي الضرائب والجمارك والنظام المصرفي. لا بد من تضافر الجهود لاستكمال مشروع السجل المدني بإعتباره قاعدة بيانات أساسية أمنية واقتصادية واستراتيجية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٧/ ٢٠١٥ م.

قانون التحصيل الموحد :-

يوم أمس السبت عقدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية والقوى العاملة وشؤون المستهلك بمجلس تشريعي ولاية الخرطوم ورشة عمل هامة حول مشروع قانون التحصيل الموحد بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٥. الورشة ناقشت وعلى مدى اربع ساعات مشروع القانون بإستفاضة وتفاصيل دقيقة.

الهدف من القانون واضح وبسيط وهو إنشاء جهاز واحد يكون مسئول عن تحصيل الرسوم والمفروضات المالية الحكومية على التجار واصحاب الاعمال والمواطنين، وذلك بدلا عن قيام كل وزارة او هيئة او محلية بالتحصيل منفردة. إن إنشاء مثل هذا الجهاز يخدم في حقيقة الأمر الطرفين المواطن دافع الرسوم والمفروضات من جانب، والجهاز الحكومي من الجانب الآخر. المواطن صاحب العمل أو المتجر أو المصنع أو المقيم سوف يصله موظف واحد محترم، وبجهاز الكتروني، لتحصيل المفروضات عليه، بدلا عن عدد من المتحصلين في اليوم الواحد، يخرج هذا ليدخل الآخر، فيضطر المواطن للدفع لواحد والطناش عن ثاني وتفويت ثالث بأسلوب وطريقة قد تدخل فيها الحرمة. التعامل مع جهاز واحد يتيح للمواطن أيضاً الاتفاق على تقسيط المفروضات عليه حسب ظروفه، كما يتيح له الاستئناف لجهة معلومة ان كان في المفروض عليه شطط أو تجاوز للمعقولية.

أما الجانب الحكومي فإن استفادته تكون من خلال زيادة التحصيل، لأن التحصيل الذي يقوم به الجهاز الموحد يتم من خلال متحصلين مدربين وبوسائل حديثة. وسوف يقل كذلك الهدر المالي بسبب انخفاض تكلفة التحصيل الكلية. وسوف تتاح للجهاز إعادة رسم خارطة الموارد وتنميتها، لأن كل المعلومات سوف تكون لدى الجهاز من خلال قاعدة بيانات رقمية مبنية على نظم المعلومات الجغرافية.

برز من خلال النقاش اتجاهان وتخوفان، الاتجاهين تمحورا حول فريق ينادي بالاسراع في التطبيق، لأن الهدر مستمر، ولأن أصحاب الأعمال إزداد ضيقهم من يد الجبايات الثقيلة. وفريق يدعو للتريث بغرض الاحكام وسد كل الثغرات. أما المتخوفون ففريق يخشى تكرار تجربة أورنيك ١٥ الالكتروني، التي يرون أن التعجل قد شابها، فأفقدت بعض الوحدات والمحليات موارد مهمة. (طبعاً تم استعادتها لاحقاً وفي أقل من شهر واحد) وفريق آخر يرى في الأمر تجاوز لصلاحيات الولاية، وتغول على صلاحيات وسلطات المحليات كمستوى حكم نص عليه دستور الولاية وقانون الحكم المحلي.

يرد على هذا بأن جهاز التحصيل الموحد هو جهاز لتنظيم التحصيل، وليس لفرضه أو تشريعه، أو التحكم في منصرفه. وقد نصت المادة ٥ (١١) من مشروع

القانون على ((تحويل التدفقات آلياً للوزارة والمحليات والوحدات وفقاً للقانون)). معنى هذا أن لمعتمد المحلية بوصفه المسئول عن مستوى الحكم المحلي أن يتصرف فيما يتم تحصيله في دائرة اختصاصه صرفاً على البنود المجازة في الميزانية دون الرجوع لأي سلطة أو جهة أخرى.

ولمعالجة أي تضارب أو سؤ فهم يمكن أن ينتج عن عمل الجهاز اقترحنا أن يقوم كل معتمد، وفي بداية السنة المالية، بإصدار تفويض لجهاز التحصيل الموحد لتحصيل ايرادات المحلية المجازة في قانون الموازنة.

أكثر من هذا إقترحنا على وزير المالية بضمان المحلية لدى البنك المودعة فيه أموال جهاز التحصيل الموحد، بحيث يتمكن المعتمد من السحب على المكشوف في حالات الطوارئ، في حدود نسبة معينة من تحصيله المتوقع مستقبلاً.

بهذه التطمينات والإجراءات الاحترازية نتوقع إجازة القانون، ومن خلاله سوف تحدث طفرة في الايرادات على مستوى المحليات وعلى مستوى الوحدات الأخرى، وسوف يتم التخفيف من ثقل الجبايات على المواطن. ولن يتضرر من إجازة القانون والعمل به الا الذين كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل والعياذ بالله.[1]

عمل مدهش بمحلية شرق النيل :-

تعتبر محلية شرق النيل من المحليات الأقل نموا في ولاية الخرطوم بمعايير الخدمات وانتشارها، وبمعايير الأنشطة الاقتصادية والتحصيل الايرادي منها، وبالتالي قدرتها الذاتية على تمويل التنمية. يبدو أن هذه المحلية، وبقيادة معتمدها الشاب الدكتور عمار حامد سليمان، بصدد احداث انقلاب تنموي من خلال توظيف تقانات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتحديث العمل الاداري، وزيادة كفاءة التحصيل الايرادي.

تم مساء الثلاثاء ٢٠ يناير ٢٠١٥ تدشين بداية العمل بمجموعة من التطبيقات والبرامج والوسائل ستنقل العمل بهذه المحلية لمصاف الادارة الحكومية الالكترونية. ويشمل ذلك تطبيقات الادارة الحكومية الالكترونية من خلال حزمة تشمل أربعة برامج قياسية هي: الشئون الادارية والمالية، المكتب التنفيذي، الحسابات، المخازن. وسوف يستخدم نظام آلي بالكامل لتحصيل الايرادات يستند على قاعدة بيانات قوية تستخدم نظم المعلومات الجغرافية. سوف يستخدم المتحصلون بالمحلية أجهزة حاسب آلي كفية ...مربوطة بنظام المعلومات الجغرافية تتيح معرفة مكان المتحصل من غرفة المتابعة وتسجل المبلغ المتحصل فوراً في قاعدة بيانات ايرادات المحلية وتستخرج للتاجر أو صاحب النشاط اورنيك الايرادات ١٥ مطبوعاً من نفس الحاسب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٦/ ٢٠١٥ م.

الآلي الكفي.

ولا يحتاج الذين يصلون للمحلية لدفع رسوم رخص أو ضرائب محلية للوقوف في صف أمام الخزنة لتوريد المطلوب منهم حيث تم توفير ماكينة ايداع نقدي تستلم المبالغ المطلوبة وتستخرج للمودع اورنيك ايرادات ١٥ أيضاً.

ولتلقي شكاوى المواطنين والمتعاملين مع المحلية تم تخصيص رقم الهاتف ١٩٤٠ على كل الشبكات كمركز اتصالات للمحلية Call center يتم من خلاله الرد على الاستفسارات وتلقي الشكاوى مع الرد السريع عليها.

استغرق تركيب هذه الأنظمة وتركيبها وتشغيلها التجريبي فترة طويلة لهذا جاء العمل مجوداً، وينبئ بالاستمرار، والاستقرار والتطور. وبالتالي فإن النتائج المتوقعة من تشغيل هذه الأنظمة تشمل: تحسين تقديم الخدمات للمواطنين من خلال ادارة هذه الخدمات بأحدث نظم المعلومات الجغرافية، تقليل الهدر في التحصيل حيث كان نظام التحصيل التقليدي لا يصل لكل المستهدفين، وكان مرتعاً للفساد من خلال أخذ أموال الناس وعدم توريدها كلياً أو جزئياً لخزينة المحلية، وتشمل النتائج كذلك زيادة كفاءة العمل لاداري، وادارة المخازن، والحفظ المحكم للوثائق من خلال استخدام شبكة المعلومات والأرشفة الالكترونية.

شاركت العديد من الشركات السودانية في تقديم هذه البرمجيات والأنظمة بواسطة مهندسين ومبرمجين سودانيين شباب ملكوا ناصية العلم، وملكوا فوق ذلك الحماس والاهتمام الهادف لتغيير واقع العمل الاداري والمالي الروتيني بالمحلية. وخاضوا تجربة مفيدة جداً يمكن تكرارها على مستوى كل محليات السودان.

التهنئة نسوقها لمعتمد محلية شرق النيل الهمام الدكتور عمار حامد سليمان ولأركان حربه من الاداريين والتنفيذيين ولمواطني المحلية بهذا الانجاز.[1]

ولاية الخرطوم وشهر رمضان الكريم :-

يمثل شهر رمضان المعظم تحدياً كبيراً لولاية الخرطوم فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الأسر الأساسية من السلع التموينية. الولاية التي يبلغ عدد سكانها ٦.٨ مليون نسمة يمثلون أكثر من ١٨٪ من عدد سكان السودان، ومع وجود قوة شرائية كبيرة فيها، وانتشار واسع لمنافذ البيع، تحتاج لجهود خاصة لتوفير السلع والخدمات بإنتظام وبالجودة المطلوبة خلال الشهر الكريم وغيره من الشهور.

يوم الخميس الماضي عقدت اللجنة العليا للمعالجات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية اجتماعاً مهماً لمراجعة الاستعدادات للشهر الكريم، ووضع الترتيبات والاحتياطات لسد أي نقص في مجال السلع التموينية. واللجنة العليا للمعالجات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١/ ٢٠١٥ م

الاقتصادية والاجتماعية تتكون من تسع لجان فرعية هي: لجنة الشئون الإجتماعية، لجنة الدواء، لجنة المواصلات، لجنة السلع الحساسة، لجنة منافذ البيع، لجنة الانتاج، لجنة قوت العاملين، لجنة الخبز، لجنة الغاز.

أكدت أمل البيلي وزير الشئون الاجتماعية بالولاية ورئيس لجنة الشئون الاجتماعية توفير عون سلعي فيه أهم السلع الرمضانية لعدد ٨٥ ألف أسرة بالتعاون ما بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني والخيرين. فيما أكدت لجنة قوت العاملين البدء في توزيع ٦٥ ألف كرتونة رمضانية للعاملين بالقطاعين العام والخاص تحوي كل كرتونة السلع الرمضانية المهمة من زيت وسكر وشاي وزيت طعام ولبن بودرة ودقيق. يسدد العاملون قيمة الكرتونة بالاقساط على مدى سبعة أشهر. أما لجنة منافذ البيع فقد أكدت على تجهيز ٣٥ سوق للبيع المخفض بمحليات الولاية المختلفة فضلاً عن ١٠٠ منفذ آخر للتعاون وللنقابات بمواقع العمل. وقد تعهدت لجنة الانتاج، التي تشرف عليها وزارة الزراعة، بمد كل هذه المنافذ بالفراخ واللحوم الحمراء وبيض المائدة والخضروات الأساسية، وبأسعار تقل بنسبة ما بين ١٥٪ الى ٢٥٪ أقل من أسعار السوق.

أكدت لجنة الغاز توفر غاز الطبخ بكل أنحاء الولاية ومن جميع الانواع مع وجود احتياطي كافي. فيما أكدت لجنة الخبز توفر الخبز والدقيق بصورة أكثر من كافية بكل أنحاء الولاية.

بناءاً على هذه الخطط والترتيبات من الواضح أن حصول المواطن على السلع الرمضانية الأساسية سوف يكون متيسراً وسهلاً بإذن الله. غير أن الصورة المتفائلة لن تكتمل الا بتأكيد شركة توزيع الكهرباء على عدم قطع الكهرباء عن المساكن خلال الشهر الكريم، وتأكيد المؤسسة العامة للبترول على توفير الجازولين خلال نفس الفترة أيضاً حتى لا يرهق المواطن بالتوقف لعدة ساعات في مواقف المواصلات. من جانب آخر على المصانع الوطنية العمل على توفير منتجاتها بأسواق البيع المخفض بالمحليات بسعر المصنع، وعدم الاكتفاء بالمعروض في معرض صنع بالسودان بمعرض الخرطوم الدولي.

يلاحظ هذه المرة كثافة العمل الطوعي من منظمات المجتمع المدني والخيرين، فالآف الأسر المتعففة استلمت احتياجاتها من وقت مبكر قبل شهر رمضان. فيما تستعد منظمات أخرى لتوفير موائد رمضان في المساجد والأحياء وتوفير الماء والبلح للصائمين في التقاطعات الرئيسية في وقت الافطار. وهذه قيمة كبيرة للتكافل يتميز بها السودان. حفظ الله السودان وشعبه الكريم.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٥/ ٢٠١٥ م.

ولاية الخرطوم تنجح في معالجات رمضان :-

في إطار تخفيف العبء المعيشي على المواطنين قامت الجهات المختصة بولاية الخرطوم بجهود كبيرة لتوفير عدد مقدر من السلع الرمضانية بأسعار مخفضة. وقد قامت لجنة تخفيف العبء المعيشي بالإعلان عن عدد ٢٧٣ موقعا بمحليات الولاية المختلفة لتوزيع هذه السلع. منها ٩٣ موقعاً بمحلية شرق النيل، وعدد ٣٥ موقعاً بمحلية بحري، وعدد ٣٠ موقعاً بمحلية الخرطوم، وعدد ٤٠ موقعاً بمحلية جبل الأولياء، و٢٠ موقعاً بمحلية أم درمان، و ٣٣ موقعاً بمحلية كرري، و ٢٢ موقعاً بمحلية أم بدة. ويمكن الحصول على تفاصيل هذه المواقع عبر الاتصال بالرقم ١٩٤٨ أو بالاتصال بمسئولي المحليات والمشرفين على النحو الآتي: محلية الخرطوم ٠١٢٣٠٦٤٦٢٦- ٠١٢٣٤١٢١١٩، محلية بحري ٠٩١٢٣٩٧١٥٦- ٠١٢٣٤١٢١١٣، محلية أم بدة ٠٩١٢٢٩٤٣٢١- ٠١٢٣٤١٢١١٨، محلية كرري ٠٩١٥٤٥٤١٥٤- ٠١٢٣٤١٢١١٧، محلية شرق النيل ٠٩١٥٥٦٣٧٩٣- ٠١٢٣٤١٢١١٥، محلية جبل الأولياء ٠٩١٢٦١٩٢٨٥- ٠١٢٣٤١٢١١٦، محلية أم درمان ٠٩١٢٥٧٩٨٨٣- ٠١٢٣٤١٢١١٤.

في هذه المواقع يباع سكر التعاون زنة ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٧١ جنيهاً، والزيت ماركة مرحب حجم ٤٥ ليتر بمبلغ ٧١ جيهاً، والدقيق الفينو وزن ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٤٥ جنيهاً. فضلاً عن سلع أخرى سوف يتم الإعلان عنها، عبر مؤتمر صحفي، سوف يعقد يوم السبت القادم، إن شاء الله، على الساعة الثانية عشر ظهراً، بالمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، بشارع التجاني الماحي بالخرطوم، غرب المركز الثقافي البريطاني.

أما محفظة قوت العاملين فقد اكملت لجنتها الاجراءات التنفيذية للكرتونة الرمضانية تماماً ووزعت منها ٦٠ ألف وحدة على العاملين في القطاع المنظم حتى الآن، ويتوقع قبل شهر رمضان تلسيم ٨٥ ألف كرتونة للمستحقين. معلوم أن هذه الكرتونة سوف تستقطع تكلفتها البالغة ٨٠٥ جنيه من العاملين على مدى سبعة أشهر مع فترة سماح شهرين. والكرتونة هذه فيها جوال سكر كبير ٥٠ كلجم وجركانة زيت كبيرة ٩ ليتر إضافة للشاي والدقيق والأرز ولبن البودرة.

هناك كرتونة رمضانية مشابهة يتولى أمرها ديوان الزكاة بالولاية وهذه توزع مجاناً لعدد ٨٠ ألف أسرة بالولاية. فضلاً عن عدة آلاف من الطرود الرمضانية تنفذها منظمات خيرية عديدة لصالح الأسر الفقيرة. وقد أمدتها الولاية بالسكر والدقيق بالسعر المخفض.

على أعتاب شهر رمضان المعظم إنداح الخير وبرزت روح التعاون والإخاء الصادق بين مكونات الشعب السوداني، وهذا ما يجعل شعبنا متفرداً بين الشعوب.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٣/ ٢٠١٦ م.

فترة العيد مرت بسلام :-

في ولاية الخرطوم هطلت الأمطار يوم وقفة العيد فهبطت درجة الحرارة من ٤٢ درجة مئوية الى ٣٤ درجة مئوية، أدى هذا لتوفير ٨٠٠ ميجا وات من الكهرباء، ذلك لأنه حسب تصريحات مسئولي الكهرباء فإن ارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجة واحدة مئوية يزيد الاستهلاك بنسبة ١٠٠ ميجا وات. هذا الوفر في الكهرباء أدى لأن تنعم كافة محليات ولاية الخرطوم بالتيار الكهربائي المستمر طيلة أيام العيد. انعكس استقرار التيار الكهربائي والبرودة النسبية للجو الى انفراج أزمة مياه الشرب بشكل كبير. زرت أهلي بالفتيحاب ثاني أيام العيد فوجدتهم في فرح غير عادي، وقالوا أن المياه اندفعت في مواسيرهم بقوة غير عادية وكانوا محرومين منها تماما لفترة قاربت الأسبوعين، وجدت كل حنفيات المياه عندهم مفتوحة وكأنهم يستمتعون بموسيقى المياه الفرايحية. الله رحيم بالعباد.

سلعتي الخبز والغاز ظلتا متوفرتين في كافة انحاء الولاية. الاختناقات البسيطة فيهما تمت معالجتها فورياً بفضل انتشار فرق طوارئ تابعة لقطاع الاقتصاد بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم.

درس هذا الصيف القاسي، والذي ظهر في ضعف أو إنعدام خدمتي الكهرباء ومياه الشرب، علينا جميعاً استيعابه والاستفادة منه للتخطيط بصورة أفضل لهاتين الخدمتين الهامتين. يعول القائمون على الخدمتين على عنصر واحد يحسبون أنه الحل لكل المشكلات، وهو زيادة تعريفة الكهرباء وتعريفة المياه، خصوصاً على الفئآت الأكثر استهلاكاً. يجد هذا الاتجاه رفضاً قوياً على مستوى الجماهير، وعلى مستوى المجلس الوطني والمجلس التشريعي بولاية الخرطوم. الرفض ناجم عن نقص المعلومات من جهة، وعن ما يعتقده البعض من وجود ترهل إداري في شركات الكهرباء المتعددة.

بتقديري أن الشفافية مطلوبة بشدة في هذين المرفقين، لا بد أولاً من حسم الجدل حول شركات الكهرباء. هذه الشركات يجب أن تتحول لشركات مساهمة عامة. ناس الكهرباء يردون على هذا القول بأن يلقموا من يجئ به حجراً (من يقبل شراء أسهم في شركات خاسرة؟) ونحن نقول ضعوا خطتكم الاستراتيجية، وضحوا فيها متى ستنتقل الشركات من الخسارة للربحية؟ وما هي الخطوات المطلوبة؟ ومن هي الادارة الاحترافية المسئولة عن التنفيذ؟ وبعد ذلك أطرحوا الأسهم للجمهور. أنا متأكد ستجدون مشترين نظراً لقوة الأصول التي تتمتع بها شركات الكهرباء، ولأن خدمة الكهرباء ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها. إن القيام بإصلاحات إدارية داخلية جادة، وخفض التكلفة الادارية بصورة واضحة، ووضع برنامج للتحول لشركات مساهمة عامة سوف تقنع النواب

والجمهور بالموافقة على زيادة التعرفة.

أما بالنسبة للمياه في ولاية الخرطوم فمن الواضح أن الادارة الجديدة للهيئة قد بدأت في خطوات جادة لمراجعة الخطة الاستراتيجية للهيئة. الوضع الحالي لإمدادات المياه بالولاية يتم الاعتماد فيه على محطات نيلية تساندها أكثر من ٢٠٠٠ بئر ارتوازية موزعة على أحياء الولاية المختلفة. إن التكلفة الادارية المرتفعة لإدارة هذه الآبار، وقطوعات الكهرباء المستمرة، وعدم اكتمال الشبكات، أفرزت واقعاً مؤلماً تمثل في انقطاع المياه أو ضعفها في حوالي ٢٠٪ من أحياء الولاية. رغم التحسن النسبي في مالية الهيئة بعد دمج فاتورة المياه مع فاتورة الكهرباء الا أن استقطاع حوالي ٤٠٪ من الايرادات من المنبع لصالح شركة توزيع الكهرباء مقابل خدمات الكهرباء للمحطات والآبار جعل العجز مستمراً في ميزانية الهيئة. زيادة التعرفة للفئآت الأكثر استهلاكاً للمياه يبدو أمراً حتمياً لاستمرار هذه الخدمة.(١)

التصاديق المؤقتة.. الآفة البيئية وفقدان الموارد :-

العمل التجاري يتطلب في العادة رخصة تجارية تصدرها المحلية بشروط محددة متعلقة بمكان العرض وشكله ومرافقه، وعدد العمال فيه، وشهاداتهم الصحية أو المهنية حسب نوع العمل التجاري. وكل رخصة تجارية يفتح له ملف ضريبي تتابعه سلطة الضرائب الاتحادية من خلال ذراعها الولائي.

من حق المحلية جباية الرسوم السنوية للرخصة، والعوائد عن المحل التجاري، وجباية الرسوم عن الرخص الصحية إن كان النشاط يستوجب ذلك. بينما تجبي سلطة الضرائب ضريبة أرباح الأعمال من المحل مباشرة، و لضريبة على القيمة المضافة إذا بلغ حجم الأعمال حداً معيناً

إبتدعت المحليات التصاديق المؤقتة لمنح بعض الأشخاص الحق في العمل التجاري بدون رخصة تجارية، الممارسة قديمة، ولكنها كانت محدودة جداً وفي أماكن محصورة تحددها المحلية، مثل سوق الطواقي، أو سوق الطبور والبيض، وكان الهدف منها مساعدة صغار المنتجين الذين ليس بوسعهم عمل محال تجارية ثابتة ودفع رسوم الرخصة التجارية ومن بعد ذلك الضرائب.

مؤخراً توسعت المحليات توسعاً هائلاً في منح التراخيص المؤقتة، لأنها تحقق لها إيراداً عالياً جداً في شكل نقاطة يومية مستمرة. يخرج المتحصلون صباحاً من المحلية، ويعودون في نهاية اليوم بحصيلة وافرة بعد المرور على الأسواق وجباية الرسم من الذين يفترشون الأرض كمكان لبيع سلعهم. أفرزت هذه الممارسة تردياً هائلاً في بيئة الأسواق، ويلاحظ المارة بأسواق المحليات تلالاً من الأكياس والكراتين، وبقايا الافرازات البشرية، في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٧/ ٢٠١٥ م.

الطرق الرئيسية والفرعية بالأسواق. ويسد الباعة المؤقتون طرق سير العربات بالاحاطة بها من الجانبين. ولدى هؤلاء الباعة يعرض كل شيء من الأجهزة الكهربائية والموبايلات، الى اللحم والخضار، مروراً بالأحذية والملبوسات. ولدى هؤلاء الباعة يتم البيع بدون فواتير، والأجهزة والمعدات غالباً مضروبة ولا تعمل، والأغذية من لحوم وخضروات وعصائر مبردة مكشوفة ومعرضة للتلوث بمستوى عال للغاية.

من ناحية ثانية فإن أصحاب التراخيص المؤقتة يسدون المنافذ تماماً أمام المحال التجارية الكبيرة النظيفة والمرخصة. في بداية الأمر احتج التجار أصحاب الرخص على هذه التراخيص المؤقتة، ولكن احتجاجاتهم خفتت شيئاً فشيئاً عندما تحولوا هم أنفسهم للإستفادة من الوضع. أصبح بعض التجار الكبار يستوردون البضائع، ويضعون جزءاً يسيراً منها بالمحال الكبيرة المرخصة، أما غالب البضاعة فتسلم للسريحة والفراشة لبيعها عبر التصاديق المؤقتة، وقد وجد هؤلاء التجار أن بضائعهم تصرف بصورة أسرع، والأهم من ذلك لا يوجد في هذا النوع من التجارة فواتير أو دفاتر منظمة، ويمكن أن يدعي التاجر من هؤلاء أنه لم يربح جنيهاً واحداً لأن الباعة المؤقتين يسدون عليه المنافذ!

وعلى هذا نجد أن هذه التصاديق المؤقتة تمثل سرطاناً ينهش من جهتين: الجهة الأولى تسببه في أضرار بيئية قاتلة، ومظهر حضاري سيء للغاية. والجهة الثانية فقدان موارد مالية هامة بإتاحة الفرصة لتجار كبار للتهرب من الضرائب المستحقة عليهم. لهذا قد يكون من المناسب أن تقوم المحليات بإلغاء التصاديق المؤقتة جملة وتفصيلاً. وأن تستعيض عن الفاقد من رسوم هذه التصاديق برسم موحد يتم فرضه بالاتفاق مع الغرفة التجارية. وبهذا تتحسن بيئة الأسواق، ويعود لها رونقها، وتعود المقاهي المنظمة النظيفة يجتمع فيها الأدباء والشعراء فينتجون ويبدعون.[1]

تعامل المواطن السوداني مع ثورة المعلومات والاتصالات :-

حضرت خلال الأيام الماضية بولاية النيل الأبيض الجميلة بناسها وطبيعتها مؤتمر معلومات الولايات الرابع عشر. تم من خلال المؤتمر مناقشة عدد من الأوراق المهمة، واحدة من هذه الأوراق كانت حول خدمات شركات الاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اتضح أن عمل ونشاط شركات الاتصالات مربح جداً في السودان مقارنة بالدول الأخرى. ممثلوا شركات الاتصالات فسروا الربحية العالية بسلوك المواطن السوداني فيما يتعلق بالإتصال الصوتي. قالوا ان المواطن السوداني يقضي دقيقة ونصف في بداية المحادثة ودقيقة ونصف أخرى في نهاية المحادثة للسلام والمطايبة والسؤال عن الأهل والأحوال، هذا بخلاف موضوع المحادثة الرئيسي. قالوا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٧ م

أن هذا السلوك بالنسبة لهم إيجابي جداً ومريح جداً.

في تقديري أن الاتصال الصوتي ينبغي ألا يشجع على الإطلاق، لأنه مضر على مستوى الاقتصاد الفردي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. إنفاق الأسر على الاتصال الصوتي هو هدر لميزانية الأسرة لأنه في الغالب لا يحقق مورد مالي إضافي للأسرة. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الإتصال الصوتي الذي يحقق أرباحاً هائلة لشركات الاتصالات هو في جزء كبير منه هو أرباح مستحقة لأجانب مساهمين في هذه الشركات، وهو بالتالي عبء على الاقتصاد سواء تم الدفع الفعلي لهذه الاستحقاقات أو تم تأجيلها لتضاف للمديونية العامة على الدولة التي تجاوزت الآن ٤٦ مليار دولار.

تغيير سلوك المواطن من مجرد الاتصل الصوتي إلى الإستخدامات المنتجة لتقانة المعلومات والاتصالات مسئولية مشتركة ما بين الحكومة، وتمثلها الهيئة القومية للاتصالات، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات الاتصالات. بعض النماذج والمبادرات الشبابية ينبغي أن تشجع. على سبيل المثال برنامج (مشوار) الذي تديره مجموعة من الشباب ويستغل الفيس بوك كمنصة لادارة المشروع نموذج رائع. يقوم طالب خدمة المواصلات بالدخول على موقع البرنامج بالفيس بوك ويقول انه يريد التحرك من منطقة كذا الى منطقة كذا فيقوم البرنامج بتوصيله مباشرة بأقرب عربة مشاركة في المشروع (تاكسي- أمجاد- عربة خاصة) نجد أن صاحب السيارة والمواطن يكسبون من التطبيق، حيث يتحصل المواطن على الخدمة بتكلفة أقل، ويكسب صاحب السيارة العائد المادي وضمان التشغيل المستمر.

الجهود العظيمة التي تقوم بها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بقيادة الوزيرة النشطة تهاني عبد الله عطية ينبغي أن تشجع لأن لقطاع الاتصالات تأثيره الايجابي على التنمية الاقتصادية حيث أنه يساهم بأكثر من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فيما تشرف الوزارة عبر الهيئة القومية للإتصالات على مراقبة ومتابعة شركات الاتصالات التي يبلغ عدد مشتركيها ٢٩ مليون نسمة. فيما تقوم هذه الشركات بتشغيل شبكة يستخدمها ٥٠ ألف متحصل في ٥٨٠٠ وحدة في القطاع الحكومي، قاموا بتنفيذ ٢٠٠ مليون عملية في نظام إيصال ١٥ الالكتروني، محققين ايرادات إضافية تجاوزت ال ٦ مليار جنيه (حوالي مليار دولار) بالسعر لرسمي كنموذج لما يمكن أن يقدمه هذا القطاع للاقتصاد[1]

ولاية نهر النيل.. وعود التنمية ومعاش الناس :-

ضمن سلسلة زياراتها الميدانية للولايات قامت لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس المنبثقة عن اللجنة العليا للحوار المجتمعي، والتي أتشرف بعضويتها، بزيارة لولاية نهر النيل يومي ٢٨ و ٢٩ أبريل الجاري. شملت الزيارة طوافات على الأسواق بكل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١٠/ ٢٠١٦ م

من مدن شندي، الدامر، وعطبرة تضمنت لقاءات مباشرة بالتجار وبالمواطنين. وشملت الزيارة أيضاً لقاءاً مفتوحاً مع ممثلي الاحزاب والنقابات والاتحادات المهنية والحرفية واتحادات المزارعين والرعاة والمنظمات غير الحكومية بقاعة اتحاد العمال بعطبرة. واختتمت الزيارة بلقاء الوالي بالانابة بمقر الحكومة بالدامر.

على قصر فترة الزيارة وعدم شمولها لزيارات ميدانية للمصانع وللمشروعات الاستثمارية، فإن حصيلة المعلومات التي جمعتها اللجنة وافرة وتمكن من اعطاء صورة معقولة لأوضاع الانتاج ومعاش الناس بهذه الولاية.

أولى الملحوظات التي تسترعي الانتباه عند الدخول للولاية، عبر منفذها بالطريق البري على طريق التحدي، الذي يربط ما بين ولايتي الخرطوم والبحر الأحمر مروراً بولاية نهر النيل، هو تمتع عدد من القرى الصغيرة نسبياً بخدمات الكهرباء والمياه، مع عدد مقدر من المرافق الصحية والتعليمية. لقد تمكنت الولاية من تحقيق هذه التغطية المعقولة من خلال صندوق التنمية المحلية المنشأ بقانون صدر سنة ٢٠١٢. وبموجب هذا القانون تم تخصيص ايرادات محددة من مصانع الأسمنت الكبرى المقامة بالولاية فضلاً عن ايرادات أخرى كمصادر تمويل لهذا الصندوق. ويختص الصندوق بإنشاء البنيات التحتية الأساسية في مجالات الكهرباء، مياه الشرب، المرافق الصحية، والتعليمية. هذه تجربة فريدة جديرة بأن تنظر فيها الولايات الأخرى.

اللقاء الموسع الذي أقامته اللجنة مع الفئآت والناشطين الاقتصاديين شهد سجالاً ساخناً بين رؤيتين مختلفتين، الأولى ترى أن الولاية تسير في الاتجاه الصحيح، وأنها حققت مكاسب تنموية مقدرة للناس. والبعض الآخر يرى أن حكومة الولاية فشلت فيما يلي معاش الناس، بالرغم مما تحقق من تنمية وخدمات لا تنكر، كما يرى هذا البعض أن المشروعات الاستثمارية الضخمة بالولاية في المجالين الزراعي والصناعي لم تعود بفوائد ملموسة على إنسان الولاية.

تحليلنا الأولي لهاتين الرؤيتين اللتين تبدوان متقاطعتين بسيط، ويستند لحقيقة أن بالولاية في الوقت الحالي فئتين من السكان: فئة من الشباب وأصحاب الأعمال الحرة والتجار، هؤلاء استفادوا من الحركة الاقتصادية التي وفرتها المشروعات الزراعية والصناعية الضخمة بالولاية، ونشاط التعدين الأهلي والمنظم عن الذهب. وفئة أخرى هي فئة المعاشيين، وهي في الولاية مجموعة ضخمة جداً من أرباب الأسر، ذلك لأن بولاية نهر النيل معاشيي السكة حديد الذين يربو عددهم على خمسة وعشرون ألف معاشي، فضلاً عن معاشيي الخدمة المدنية، حيث تعتبر ولاية نهر النيل الولاية الثالثة من حيث عدد معاشيي الخدمة المدنية بعد الخرطوم والجزيرة، وينضاف لهاتين الفئتين معاشيي سلاح المدفعية وهم عدد مقدر كذلك. الدخل الشهري للمعاشي من هؤلاء ما بين ٤٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه، وهو لا يتناسب

مع تكاليف المعيشة، وفي نفس الوقت لم يتمكن هذا المعاشي من الاستفادة من الحراك الاقتصادي في الولاية ولم يستطع المواكبة.

نرى أنه من واجب سلطات الولاية وصندوقي المعاشات والتأمينات الاجتماعية، واتحاد العمال بالولاية، السعي نحو إدماج فئة المعاشيين في الحراك الاقتصادي الذي تشهده الولاية، وذلك بإعادة تأهيلهم وتدريبهم في مجالات تتناسب مع سنهم وخبراتهم، ورعاية تمويل مشروعاتهم في مجال الخدمات عبر التمويل الأصغر. فمدن الولاية تحتاج لورش الصيانة لمعدات التعدين وآلياته وللمطاعم والكافتريات وللمخازن المبردة والعادية. وكلها مجالات تتناسب مع المعاشيين وتحسن أوضاعهم المعيشية وتخرجهم من أجواء الاحباط.[1]

ولاية البحر الأحمر ... اقتصاد الخدمات يعمل :-

اقتصاد الخدمات يشمل أنشطة اقتصادية عديدة بعضها تتولاه الدولة مثل خدمات الكهرباء، المياه، التعليم، الصحة، وغيرها. وأنشطة اقتصادية يتولاها القطاع الخاص أهمها السياحة، النقل، التخزين، التمويل، التأمين، البيع القطاعي، صناعة الضيافة (كالمطاعم، الفنادق والكازينوهات) وغيرها. يعتبر اقتصاد الخدمات العنصر الرئيس في مكونات الناتج المحلي الاجمالي للدول عالية ومتوسطة النمو. حيث شهدت نسبة قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً خلال القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، استأثر قطاع الخدمات في الولايات المتحدة بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٢٩ م، والثلثين في سنة ١٩٧٨ م، وأكثر من ثلاثة أرباع في عام ١٩٩٣ م.

في أوائل القرن الحادي والعشرون: نجد أن صناعة الخدمات أصبحت تمثل أكثر من ثلاثة أخماس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويوظف هذا المجال أكثر من ثلث القوى العاملة في جميع أنحاء العالم.

تعتبر ولاية البحر الأحمر نموذجاً ممتازاً لتوظيف قطاع الخدمات في احداث التنمية. نما قطاع السياحة فقاد معه القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى وأدى هذا لزيادة الايرادات الحكومية من الضرائب والرسوم، كما أدى لزيادة التوظيف بنسب كبيرة. ومن خلال الموارد الضريبية على القطاع تمكنت الولاية من دعم قطاعات التعليم والصحة والبنى التحتية.

خلال العام ٢٠١٤ زار ولاية البحر الأحمر مليون وأربعمائة ألف سائح من الداخل، و ١٤٠٠٠ سائح أجنبي. هذا العدد الهائل من الزوار، حرك قطاع الفنادق والقرى السياحية، والشقق الفندقية، وحتى الشقق الخاصة بالأسر والتي تعلمت على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٥/ ٢٠١٥ م.

إخلاء شققها الخاصة في الموسم السياحي، من أكتوبر الى أبريل، لتأجيرها للزوار بمبالغ مجزية، والعودة للاقامة بها باقي أشهر العام. كما تحرك بسبب الزوار قطاع المطاعم، وقطاع صانعي التحف، والعاديات، والصناعات الصغيرة، وقطاع وسائل النقل من البصات السياحية وحتى الركشات. تشغيل هذه القطاعات المتعددة أدى لتوظيف عدد هائل من الشباب. وقد سرني خلال زيارتي للولاية قبل أيام أن وجدت غالبية العاملين في الفنادق والمطاعم هم من الشباب السوداني عالي التدريب والمهنية.

يعود السبب في ازدهار قطاع الخدمات بصورة عامة، وقطاع السياحة بصورة أخص، في ولاية البحر الأحمر الى عاملين أساسين، الأول متعلق بالموارد السياحية المتوفرة بالولاية، وهي البحر بمحمياته الطبيعية الرائعة، والجبال بكائناتها المتوفرة للصيد ومتعة المشاهدة، والمناخ الملائم على الساحل وعلى الجبال، خصوصاً في موسم الشتاء. أما العامل الثاني فهو السياسات الحكومية الملائمة، المصحوبة بالإرادة السياسية القوية. ركزت الولاية على استراتيجية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partner Ship (P.P.P) نُفذت هذه الاستراتيجية بإرادة سياسية قوية قادها والي الولاية صاحب الرؤية الاستراتيجية الواضحة الدكتور محمد طاهر ايلا. فكانت النتيجة نجاحاً يستحق الاشادة به والإشارة اليه والاحتذاء بمثله. (١)

نجاح كبير لسياسات خفض تكاليف المعيشة بولاية الخرطوم :-

قبيل شهر رمضان المعظم سعت ولاية الخرطوم لتطبيق سياسات وإجراءات تكفل خفض تكاليف المعيشة على عدد مقدر من سكان الولاية. تضمنت هذه السياسات العمل على التأثير على أسعار عدد من السلع الإستهلاكية الأساسية، والتي يزيد استهلاكها في شهر رمضان المعظم على وجه الخصوص. هذه السلع هي السكر وزيت الطعام والدقيق والشاي والدواجن والبيض.

تضمنت هذه السياسات توظيف محفظة قوت العاملين لتقديم كرتونة رمضان للعاملين بالقطاع المنظم، وبالفعل تمكن اتحاد عمال الولاية بالتعاون مع بنك العمال الوطني من تسليم ٧٢ ألف من العاملين بالولاية كرتونة بها كميات معتبرة من السلع التموينية الرئيسة، شملت هذه السلع السكر ، الزيت ، الدقيق ، ، لبن البودرة ، الارز ، الشاي. بلغت قيمة هذه السلع مجتمعة ٨٠٥ جنيه تخصم من العاملين على مدى سبعة أشهر إعتباراً من بداية أغسطس القادم.

وبالتنسيق مع وزارة الصناعة وشركتي سكر كنانة والسودانية استلمت الولاية ١٠٠ ألف جوال سكر كبير من شركة سكر كنانة و ٥٠ ألف جوال سكر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ م.

كبير من شركة السكر السودانية، حيث تم إعادة تعبئة هذا السكر في عبوات زنة ١٠ كيلوجرام، تم توزيعها على ٧٥٠ ألف أسرة من المقيمين بالولاية بسعر ٧١ جنيه للجوال، وفق آلية توزيع محكمة جعلت الأسر في ولاية الخرطوم تتحصل على هذه السلعة الهامة بسهولة ويسر. علماً بأن سعر الجوال من السكر زنة ١٠ كيلو يباع في الأسواق ما بين ٨٥ج الى ٩٠ جنيهاً.

وفي منحى ثالث قامت الولاية بالإتصال بعدد من كبار المصنعين لزيت الطعام، وعقدت اتفاقاً مع اثنين منهما هما مصنع زيوت مرحب ومصنع زيوت صافولا، حيث قدم هذين المصنعين الزيت عبوة ٤,٥ ليتر بمبلغ ٧١ جنيها في حين أن سعره في السوق فوق الثمانين جنيها.

وفي منحى رابع رتبت الولاية مع بعض مصانع التعبئة لإنتاج دقيق عبوة ١٠ كيلوجرام ليباع للمستهلك بسعر ٤٥ جنيهاً، وعلى نفس النسق تم تقديم الشاي والفراخ للمستهلكين بالاتفاق مع بعض المنتجين بأسعار تقل عن السوق بنسبة لا تقل عن ٢٥٪.

شكلت التعاونيات في مواقع العمل وفي الاحياء بالاضافة لأسواق البيع المخفض وأسواق الاتحاد الوطني للشباب السوداني واللجان الشعبية منافذ التوزيع الرئيسية لهذه السلع. وقامت نيابة حماية المستهلك ومباحث حماية المستهلك والامن الاقتصادي والمحليات وموظفي الادارات المختصة بعمليات الرقابة والمتابعة.

نعتقد أن عملية كبرى ناجحة تمت في ولاية الخرطوم أسفرت عن خفض ملحوظ لتكلفة أعباء المعيشة بصورة مباشرة لما يجاوز ٨٠٠ ألف أسرة. ونقدر أن هناك ضرورة لاستمرار هذه الجهود، خصوصاً أننا مقبلين على فترة العيد والعودة للمدارس وفيهما أعباء وصرف كبير على عاتق الأسر.[١]

مشروع تأمين الغذاء بولاية الخرطوم :-

بمجلس تشريعي ولاية الخرطوم انعقدت يوم أمس ورشة عمل مهمة جداً حول زيادة الإنتاج وتأمين الغذاء بولاية الخرطوم. قدمت في الورشة ورقتان الأولى تناولت مفهوم الأمن الغذائي ومبادرة مجلس تشريعي ولاية الخرطوم لتأمين الغذاء. والثانية تطرقت لجهود ولاية الخرطوم في التخفيف من حدة الفقر.

الورشة كانت ناجحة جداً من حيث الطرح النظري وما أسفر عنه النقاش من توصيات عملية تحقق أهداف زيادة الإنتاج وتأمين الغذاء. لقد تمت الإشارة إلى أن المتاح من أراضي للزراعة بولاية الخرطوم مليون فدان المروي منها ٣٥٠ ألف فدان مروية. ومن حيث المشروعات هناك مشروعات حكومية مثل مشروعات سوبا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ م.

والسليت وغيرها، ومشروعات الجمعيات التعاونية، ومشروعات القطاع الخاص، ومشروعات الأسر المنتجة.

لقد تم التركيز من خلال الورشة على مشروعات الأسر المنتجة الزراعية، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها: الإكتفاء الذاتي للأسر من الإنتاج المنزلي وتبادل المنتجات، القضاء على الفقر وتأمين الغذاء للأسر، زيادة دخل الأسرة، زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة، تخفيض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية من خلال زيادة المعروض، خروج ٥٠٪ من سكان الولاية من دائرة الاستهلاك الى دائرة الانتاج بإنتهاء دورة المجلس الحالية، إستغلال الموارد الطبيعية داخل المنازل من أرض وماء للإنتاج تحقيقاً لمبادئ التنمية المستدامة.

تستهدف مشروعات الأسر المنتجة الزراعية حوالي خمسمائة ألف أسرة على مدى خمسة سنوات بمعدل مائة ألف أسرة سنوياً. وعلى مستوى التنفيذ هناك ستة مكونات للمشروع على النحو الآتي: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، التصنيع الغذائي، الإنتاج خارج المنزل، الإنتاج في المجمعات السكنية.

الورشة كانت فرصة ليعبر المنتجون بولاية الخرطوم عن المشكلات التي يواجهونها في الوقت الحالي وتتمثل في: ضعف الارشاد الزراعي وبالتالي عدم تمكنهم من الاستفادة من المبيدات والأسمدة بالصورة المطلوبة، ومشكلة التسويق والتخزين حيث يتم خلال الموسم انتاج كثيف جداً يؤدي لإنهيار الأسعار وخسارة المزارعين، ومشكلة انحسار مياه النيل واضطرار المزارعين لإنفاق أموال طائلة لنقل طلمباتهم وتوصيل الأنابيب لزراعتهم.

من خلال الصورة الكلية لأوضاع الزراعة بولاية الخرطوم يبدو أن معالجات أساسية ينبغي أن تتم فيما يلي انتاج الحجم الكبير في المشروعات الحكومية والمشروعات الخاصة، وعلى وزارة الزراعة بالولاية القيام بالدور الأساسي في هذا المجال، لا سيما أن ميزانية الولاية خصصت ١٣٪ من الإنفاق العام للزراعة.

أما الإنتاج الأسري حسب المشروعات المقدمة في الورشة فهي تحتاج للإرشاد الزراعي بصورة مكثفة، ماذا تزرع الأسر؟ وكيف؟ ولهذا لا بد من التعاون والتنسيق المكثف ما بين وزارة التنمية الاجتماعية التي توفر التمويل عبر مؤسسات التمويل الأصغر ووزارة الزراعة التي تملك المعرفة والكوادر في المجال الزراعي.[1]

أوضاع الاستثمار في ولاية الخرطوم :-

تقرير مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم للنصف الأول من العام ٢٠١٥

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٢/ ٢٠١٦ م.

أشار لتراجع عدد المشروعات المجازة في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالنصف الأول من العام ٢٠١٤ ، فيما تراجعت المشروعات المجازة في القطاع الزراعي بنسبة ١١.٥٪ ، وزادت نسبة المشروعات المجازة في القطاع الخدمي بنسبة ١١٪. وبناءا على هذا فإن نسبة الانخفاض العامة بلغت١٥٪ ما بين النصف الأول للعام ٢٠١٤ والنصف الأول للعام ٢٠١٥.

الاتجاه نحو الانخفاض في عدد المشروعات المصدقة في القطاعين الصناعي والزراعي ظل مستمراً خلال السنوات ٢٠١٣/ ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، وقد أشار تقرير المفوضية إلى أن تدني الاستثمارات يعود للأسباب الآتية: عدم وضوح وثبات السياسات المالية والنقدية، عدم توفر العملات الأجنبية، ارتفاع تكلفة الانتاج، التقاطع في السلطات بين المستويين المحلي والولائي والمستوى الاتحادي، تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع الصناعي.

هذه أوضاع مزعجة وتتطلب معالجات حقيقية وجذرية على المستويين الاتحادي والولائي. ويجب أن تتجه المعالجات للأسباب التي ورد ذكرها في تقرير المفوضية بصورة واضحة ومباشرة. إن الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة على حد سواء تحتاج لثبات السياسات المالية والنقدية، وأبز المطلوبات في هذا المجال تثبيت سعر صرف واقعي للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، سعر صرف يُبنى على الحقائق الاقتصادية على الأرض. إن تثبيت سعر صرف واقعي سوف يؤدي الى زيادة تحويلات المهاجرين من الخارج عبر النظام المصرفي، وبالتالي توفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج. ويرتبط بهذا ضرورة إقرار سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي. إن تثبيت سعر صرف واقعي وإقرار سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الانتاج سوف يؤديان لحراك واسع جداً في القطاعين الزراعي والصناعي، ولدخول استثمارات إضافية فيهما.

من جانب آخر فإن ارتفاع تكلفة الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي تعود بالأساس للتقاطع في السلطات بين مستويات الحكم الثلاثة الاتحادي والولائي والمحلي. وأبرز ملامح هذا التقاطع يظهر في تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالذات القطاع الصناعي . لقد كشف تطبيق أورنيك ١٥ الالكتروني أن عدد المفروضات المالية على قطاعات المنتجين هائلة جداً، فهي حسب تصريح سابق للسيد وزير المالية تبلغ أكثر من ٣٦ ألف مسمى رسم، وهي مقعدة للنشاط الاقتصادي الحقيقي ومشجعة للنشاط الاقتصادي العشوائي والغير منظم.

هرباً من الرسوم والجبايات المتعددة يتجه الكثير من المصنعين في الوقت الحالي للإتجار في العملات أو في الأراضي أو في تجارة السيارات، وكلها أنشطة غير مفيدة للاقتصاد، ولا تسهم في تشغيل الشباب، ولا تؤدي لإنتاج يمكن تصديره لاستجلاب

عملات أجنبية. أما في القطاع الزراعي فإن عدداً مقدراً من المزارعين يكتفون ببيع مدخلات الانتاج المسلمة لهم، مثل الجازولين والأسمدة والبذور المحسنة في السوق، لتحقيق أرباح سهلة لهم تقيهم شر الجبايات الغير مرشدة.

أما مربو المواشي فإنهم يعملون في حدود الحد الأدني الذي يكفل لهم ولأسرهم العيش المناسب، ولا يتطلعون لتوسيع انتاجهم أو تحديثه لأن السياسات الاقتصادية غير مشجعة لهم، والمفروضات المالية على القطاع تمنع أي فرصة للتطوير أو الاستثمار الاقتصادي في القطيع.

نتفاءل بالتحركات الايجابية التي يقودها وزير الصناعة الجديد الدكتور محمد يوسف، ونتطلع لتفاهمات مثمرة وبناءة ما بين وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم والمحليات بولاية الخرطوم لتنفيذ وتطبيق مفهوم الادارة الموحدة للمناطق الصناعية بالخرطوم بالمشاركة مع اتحاد الصناعات.[1]

الولاية الغنية الفقيرة :-

الولاية الغنية الفقيرة هي ولاية النيل الأبيض. هي غنية بمواردها الطبيعية الهائلة. ولكنها فقيرة لأن هذه الموارد لم تستغل الإستغلال المناسب من أجل رفاهية إنسان الولاية.

قضيت الأيام الفائتة ضيفاً على هذه الولاية، حيث شاركت في ملتقى معلومات الولايات الرابع عشر. كان سكننا بفندق قصر النيل بكوستي وفعاليات المؤتمر بمدينة ربك عاصمة الولاية. نعبر يومياً الجسر الرابط بين المدينتين حيث تقع مدينة كوستي على الضفة الغربية للنيل الأبيض بينما تقع مدينة ربك شرق النيل الأبيض. ومن المدن الهامة الأخرى في هذه الولاية : كوستي ربك الكوة الدويم القطينة تندلتي الجبلين الجزيرة أبا الشوال نعيمة كنانة أم جر شبشة الصوفي الجمالاب الدرادر الهشابة.

وتبلغ مساحة الولاية ١٦٠٠٠ كيلومتر مربع. بينما يبلغ عدد سكان الولاية حوالي مليوني نسمة. تتوفر الولاية على مساحات هائلة صالحة للزراعة، كما تتوفر على ثروة حيوانية كبيرة من الجمال والابقار والخراف والماعز. بالولاية اكبر مصانع السكر بالبلاد: كنانة والنيل الأ بيض وواحد من أكبر مصانع الاسمنت وهو مصنع أسمنت ربك.

على الرغم من هذه الموارد الهائلة فإن مظاهر الفقر واضحة في الولاية، ويبدو أن ماضي الولاية كان أفضل من حاضرها. يلاحظ هذا بشدة في مدينة كوستي حيث

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٣ م.

تبدو العشرات من المرافق مهجورة، كالميناء النهري والمخازن التابعة له، محطة السكة وبيوت الموظفين والعمال خاوية على عروشها. المنازل الحكومية والخاصة واضح أن يد الصيانة والإعمار لم تمتد لها منذ سنوات.

في تقديري أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة تكمن وراء لفقر البادية مظاهره بالولاية: أولها انفصال جنوب السودان، وتوقف التجارة معه بعد الانفصال، حيث كانت مدينة كوستي هي مدينة التشوين الرئيسة لجنوب السودان بالذرة والسكر والزيوت والملح وغيرها من المواد الاستهلاكية الضرورية.

والسبب الثاني الإرث القبلي فيما يتعلق بحيازة الأرض حيث يجد المستثمرون صعوبات هائلة في الحصول على الأرض مما عطل قيام العديد من المشروعات الزراعية الكبرى المصدقة.

والسبب الثالث عدم الوصول لاتفاق مرضي مع المصانع والشركات القومية التي تعمل في الولاية، حيث يبدو إسهامها في تنمية الولاية منحصراً في توفير بعض الموارد للقطاع الحكومي الذي يستهلكها في السيارات والوقود والحوافز.

يقترح لإحداث نهضة اقتصادية كبرى بالولاية العمل على فتح وتقنين تجارة الحدود مع دولة جنوب السودان، لما تعود به من خير كبير للولاية. توفير التمويل البنكي للمنتجين، وإنشاء مجمعات متخصصة للثروة الحيوانية وإحياء مصنع كوستي لتعليب اللحوم، ومدابغ للجلود. معالجة مشكلات المسارات والتقاطعات بين الرعاة والمزارعين. إيلاء أهمية خاصة لزراعة الأرز والأعلاف لتوفر المياه وكل مقومات الانتاج. توفير الرعاية والاهتمام من قبل المركز باللاجئين من دولة جنوب السودان حيث هناك ما يقرب من ١٥٠٠٠٠ لاجئ حالياً بالولاية.[1]

محطة أم دباكر ومحطة نور :-

محطة أم دباكر بولاية النيل الأبيض جنوب كوستي، أما محطة نور فهي بإقليم ورزازات بالمملكة المغربية. تم افتتاح المحطتين خلال الأسبوع الماضي، الأولى إفتتحها فخامة الرئيس عمر أحمد البشير، والثانية افتتحها جلالة الملك محمد السادس. محطة أم دباكر تستخدم النفط الخام من حقل عداريل لتوليد البخار الذي يدير المحركات العملاقة التي تولد ٥٠٠ ميجا وات من الطاقة الكهربائية. أما محطة نور (١) فهي تستخدم الطاقة الشمسية لتوليد البخار الذي يدير المحركات لانتاج ١٦٠ ميجا وات من الطاقة النظيفة، ووصف انتاج الأخيرة بالنظيفة لأن هذا الإنتاج من الكهرباء لا تنجم عنه الغازات المضرة بالبيئة نتيجة احتراق النفط الخام في محطات التوليد الحرارية مثل أم دباكر.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١٠/ ٢٠١٦ م.

هذه المقارنة لا تقلل من حجم الانجاز الضخم الذي تم بإفتتاح وتشغيل محطة أم دباكر، فلكل بلد ظروفه وأولوياته. لقد تم تصميم محطة أم دباكر بحيث تستخدم النفط الخام المنتج في حقل عداريل في التوليد، تم التصميم والتفكير بهذه الطريقة في العام ٢٠٠٩ قبيل انفصال الجنوب وكان سعر برميل البترول الخام حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل فكان انتاج المحطة مجزيا حينذاك، وبالفعل تم توظيف القرض الهندي للبدء في العمل، غير ان انفصال الجنوب وعدم التوصل مع دولة الجنوب لاتفاق يتيح استخدام نفط عداريل من ناحية، وارتفاع سعر البترول الخام لأكثر من ١٣٠ دولاراً للبرميل من ناحية أخرى جعل العمل في المحطة يتباطأ لأن عناصر الجدوى الاقتصادية اهتزت بشدة نتيجة هذين العاملين.

بإنخفاض سعر الخام لأقل من ٣٠ دولاراً للبرميل، وتحسن العلاقات مع دولة الجنوب، والاتفاق معها على انسياب خام عداريل لتغذية المحطة، عادت الجدوى الاقتصادية للمحطة وتم الافتتاح الكبير لها على يد السيد رئيس الجمهورية.

محطة ورزازات بالمغرب تعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية بالعالم أفتتحت المرحلة الأولى منها تحت مسمى نور (١) الأسبوع الماضي كما أسلفنا، وتمتد محطة نور ١ على مساحة تقدر بـ ٤٨٠ هكتارا، وهي محطة الطاقة الشمسية المركزة ذات المولّد الأحادي الأكبر في العالم حتى الآن بطاقة إنتاجية تبلغ ١٦٠ ميغاواط، وتروم تحسين استغلال الموارد الطبيعية للمغرب وحماية بيئته.

وبحسب القائمين على المشروع، فإن محطة «نور ورزازات» ستصبح أكبر موقع لإنتاج الطاقة الشمسية متعددة التكنولوجيا بالعالم بطاقة إنتاجية تقدر بـ ٥٨٠ ميغاواط، وبإجمالي استثمارات يقدر بـ ٢٤ مليار درهم.

وتحتضن المحطة زهاء نصف مليون لوح زجاجي مقوس وعاكس لأشعة الشمس، بارتفاع ١٢ مترا لكل واحدة، وتنتظم كلها في ٨٠٠ صف طويل ومتواز، وتدور وفق حركة الشمس، حيث تلتقط الأشعة المنبعثة، وتحولها إلى طاقة نظيفة.

ويحظى المغرب بنعمة الشمس الساطعة والساخنة، خاصة في أقاليمه الجنوبية، ومن ثم كان التفكير في استثمار أشعة الشمس الطبيعية والمجانية لتصبح مصدرا للطاقة النظيفة عبر تقنيات التخزين، ولتعطي للبلاد مردودية اقتصادية واجتماعية أفضل.

علينا الالتفات للطاقة الشمسية حيث تتمتع بلادنا أيضاً بنعمة الشمس الساطعة والساخنة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٦ م.

المناطق الاقتصادية بولاية البحر الأحمر :-

المنطقة الاقتصادية الخاصة مصطلح حديث مقصود به منطقة جغرافية محددة داخل اقليم الدولة، تختلف فيها قوانين الأعمال والتجارة عن بقية مناطق الدولة. وبصورة عامة تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة تطوير لفكرة المناطق الحرة وتعميق لها. والهدف من انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يشمل: خلق أنشطة إقتصادية إضافية، ترقية الصادرات السلعية والخدمية، جذب الاستثمار العالمي والمحلي، خلق فرص العمل، وتطوير البنيات التحتية.

تشمل الحوافز الجاذبة للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة: الاعفاء من ضريبة الانتاج، الاعفاء من ضريبة أرباح العائدات على الأسهم، الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة يتفق عليها أو تطبيقها بصورة متدرجة، الاعفاء من الحد الأدنى للضرائب البديلة، الاعفاء من الضريبة المركزية، الاعفاء من ضرائب الخدمات، التمتع بقوانين خاصة في الإجراءات.

في الغالب يتم إنشاء المناطق الخاصة في الاقاليم الساحلية، لأن تصدير المنتجات من أهم أنشطتها. إن نماذج المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم كثيرة، ومن بينها: شينزن واكسمن وشانتون وزهاهي وكلها في مقاطعة قواندونق في الصين. المنطقة الاقتصادية الخاصة بسنغافورة. منطقة بت زون لصناعة البتروكيماويات وجزيرة كيش بإيران. منطقة ديوكم بإثيوبيا. منطقة تربور جنوب الهند. وفي الهند بالذات توجد في الوقت الحالي ١٧٣ منطقة اقتصادية خاصة وفرت ٨٤٠ ألف فرصة عمل، وبلغت الصادرات منها ٦٥ مليار دولار في العام ٢٠١٣.

يحتاج إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة ابتداءاً لتشريع يصدر من الحكومة المركزية، لأن مفهوم المناطق الاقتصادية يتضمن الاعفاء من قوانين مركزية، أو تطبيقها على نحو خاص، مثل قوانين الضرائب والجمارك والنظام المصرفي والمواصفات والمقاييس. وبالطبع فإن موافقة الجهاز التشريعي المركزي ينبغي أن تستند لدراسة جدوى واضحة للفائدة التي ستعود للبلاد من إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة.

أكملت ولاية البحر الأحمر الدراسات الخاصة بإنشاء خمسة مناطق اقتصادية خاصة تتراوح مساحاتها ما بين ٣٠ كلم مربع لأصغرها وحتى ٢٦٠ كيلو متر مربع لأكبرها. المناطق التي اكتملت دراسات جدواها تشمل: محمد قول، أشت بين طوكر وسواكن، عقيق، سواكن، بورتسودان. وخلال مخاطبته لمؤتمر الاستثمار الذي عقد ببورتسودان الأسبوع الماضي وجه رئيس الجمهورية بإكمال اجراءات إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة وإصدار القوانين الخاصة بها. وخلال نفس المؤتمر أُقترح بأن يتم البدء بصناعة الملبوسات الجاهزة من خلال مجمعات صناعية

Clusters تشمل صناعات الغزول والنسيج وكل مستلزمات الملابس الجاهزة. على أن يستجلب خام القطن من دلتا طوكر. يتوقع من صناعة كهذه استيعاب ٧٥ ألف عامل وتحقيق صادرات تبدأ ب ٣٥٠ مليون دولار قابلة للزيادة.

كان من المؤمل صدور قانون المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة ضمن تعديل قانون الاستثمار القومي الذي صدر في العام ٢٠١٣. غير أنه رؤى حينذاك التركيز على تعديلات قانون الاستثمار. نرى أن الوقت الحالي مناسب لاصدار قانون خاص بالمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، لإنتهاز الفرصة المواتية التي يمثلها تحسن العلاقات الاقتصادية مع كل من السعودية والامارات والتوجيهات للمستثمرين في البلدين بتوجيه استثماراتهم نحو السودان.[1]

القضارف..الماء..الحياة :-

عملت بالقضارف في تسعينيات القرن الماضي، فأحببتها وأحببت أهلها الكرماء. هي مدينة إنتاجية من الطراز الأول، تبدأ الاستعدادات للموسم الزراعي فيها مبكراً في يناير أو فبراير، تتحول المدينة لورشة كبيرة لصيانة التراكتورات والمحاريث وتناكر المياه وعربات الدفع الرباعي، وتنشط إدارة الزراعة الآلية في تجديد رخص المشاريع الزراعية، ويحول البنك الزراعي والبنوك الأخرى من رئاساتها بالخرطوم ملايين الجنيهات لفروعها بالقضارف لتمويل الموسم الزراعي، ويبدأ تجهيز الكجيك (السمك المجفف) ودقيق الذرة لموسم طويل تنقطع فيه المعسكرات الزراعية عن المدينة بسبب الغيث المنهمر. إنها حركة دؤوبة تستهدف زراعة مساحات هائلة جداً من الأراضي الزراعية الخصبة تصل الى ٨ مليون فدان أو تزيد. هذه الأراضي المعطاءة هي التي تشكل الأمن الغذائي للسودان وللأقاليم الغربية لإثيوبيا.

على الرغم من القيمة الاقتصادية الكبيرة لهذه المدينة المعطاءة فإنها لم تتحول لمدينة تتناسب طرقها ومبانيها ومنشئآتها مع ثراء سكانها من أصحاب المشاريع الضخمة فيها، وذلك بسبب نقص مياه الشرب. الكثير من أصحاب المشاريع يعتبرونها مدينة للإقامة لفترة مؤقتة فقط، يتابعون فيها التحضيرات للزراعة ثم ينصرفون للإقامة في مدن أخرى، ثم يعودون في موسم الحصاد لإستلام الرزق الحلال، ويعودون أدراجهم لهذه المدن. فالعيش بدون ماء هو للجحيم أقرب.

بالأمس إفتتح النائب الأول لرئيس الجمهورية مشروع مياه القضارف كمعالجة نهائية لمشكلة المياه بالمدينة بإذن الله، من خلال مدها بالمياه من مصدر دائم هو نهر عطبرة، الذي أصبح دائم الجريان بفضل خزان أعالي نهري عطبرة وستيت. وبهذا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ م.

ستصبح المدينة قابلة للسكنى والمعيشة فيها طوال العام، خصوصاً أنها تتميز بمناخ معتدل أغلب فترات العام، ما عدا موسم الدرت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وهو موسم ضروري لإنضاج الذرة.

بإستقرار إمدادات المياه سوف ترتفع قيمة الأراضي السكنية بالقضارف، وسوف يتطور مركز المدينة لأحياء راقية. سوف ينشط مطار المدينة وينشط السفر منها واليها فتتطور الفنادق وتبنى فنادق ونزل ومطاعم وكافتيريات ومقاهي جديدة، تضاف الى النزل والمطاعم الشعبية الحالية والتي ترتادها فئة عمال المشاريع الزراعية.

للقضارف بعد أمني واستراتيجي هام فهي بوابة السودان مع الجارة الشقيقة اثيوبيا ذات الكثافة السكانية الهائلة (حوالي ١٠٠ مليون نسمة) إن إستقرار المدينة بتوفر مياه الشرب واستقرار المستثمرين السودانيين الكبار فيها يجعلهم يحرصون على استثمار أراضيهم في منطقة الفشقة بأنفسهم بدلاً من ايجارها للمزارعين الاثيوبيين، وبهذا يطمئن الوطن على قطعة عزيزة من أراضيه الخصبة.[1]

التضخم بولاية الخرطوم يوالي الانخفاض :-

توالى انخفاض معدل التضخم بولاية الخرطوم للشهر الثالث على التوالي في هذا العام، كان معدل التضخم في مايو هذا العام ٢١٪، وانخفض في يونيو من نفس العام الى ١٧,٥٪ ووالي الانخفاض في يوليو الي ١٥,٨٪، ونزل في أغسطس الى ١٣,٨٪.

لقد توالى نزول التضخم بصورة تجاوزت التوقعات بولاية الخرطوم. لقد استهدفت موازنة العام ٢٠١٥ الوصول بالتضخم الى ٢٥٪ وذلك لأنه في شهر سبتمبر ٢٠١٤ عند اعداد مقترحات موازنة العام ٢٠١٥ كانت نسبة التضخم ٣٧,٥٪ وعليه كانت نسبة ٢٥٪ طموحاً وهدفاً مطلوباً. من الواضح الآن أن نسبة التضخم يمكن أن تنزل للرقم الواحد أي ٩٪ فأقل بنهاية السنة إذا استمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض.

وعلى نفس النسق توالي انخفاض معدلات التضخم على مستوى السودان ككل. فقد كان معدل التضخم ١٤,١٪ في يوليو ٢٠١٥ انخفض الى ١١,٣٪ في أغسطس من نفس العام. وفاق الانخفاض توقعات موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ والتي توقعت أن ينتهي العام بمتوسط لمعدل التضخم يبلغ ٢٥,٩٪. علماً بأن التضخم في أغسطس ٢٠١٤ كان قد سجل معدلاً بلغ ٤٦,٤٪.

معلوم أن نسبة التضخم من أهم المؤشرات التي يقاس بها استقرار الاقتصاد من عدمه. ويتم قياس هذه النسبة بمعايير متفق عليها عالمياً مع بعض الخصوصية لكل دولة على حدة. في السودان يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بإصدار تقارير شهرية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ م.

عن نسبة التضخم بالبلاد استناداً للمعلومات التي تجمعها ميدانياً مكاتبه بالولايات. ووفقاً للتصنيف الذي يعتمده الجهاز المركزي للاحصاء، يتم جمع المعلومات الميدانية من الأسواق من خلال مجموعات تشمل: الأغذية والمشروبات بمكوناتها المختلفة كمجموعة أولى، السكن والمياه والغاز مجموعة ثانية، النقل كمجموعة ثالثة، التجهيزات والمعدات المنزلية كمجموعة رابعة، الملابس والأحذية كمجموعة خامسة، التعليم كمجموعة سادسة، سلع وخدمات متنوعة مجموعة سابعة، المطاعم والفنادق مجموعة ثامنة، الترويح والثقافة مجموعة تاسعة، الاتصالات مجموعة عاشرة، الصحة كمجموعة حادية عشر، والتبغ كمجموعة ثانية عشر. وتشمل المفردات في هذه المجموعات أكثر من ستمائة بنداً مختلفاً.

على الرغم من هذا الاتجاه التنازلي للتضخم الا أن الجهود المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كبيرة والتحديات جسام. فمعلوم أن النسبة المثلى للتضخم ما بين ٢٪ الى ٣٪. والنسبة المقبولة تصل الى ٩٪. فإذا ما تجاوزت النسبة هذا المعيار الى رقمين، أي ١٠٪ فأكثر، فإن معالجات عاجلة ينبغي أن تتم للجم جماح التضخم. حتى لا يتحول الى تضخم ركودي. أي أن يمتنع الناس عن الشراء والانفاق لغلاء الأسعار. فتتوقف المصانع وتتعطل التجارة.

ان تنوع الأنشطة الاقتصادية في السودان، ووجود اقتصاد غير رسمي كبير، ووجود تحويلات غير رسمية كبيرة للأسر من الخارج منع تحول التضخم إلى تضخم ركودي. وعلى هذا، علينا استكمال خطى الاستقرار الاقتصادي بتوجهات استراتيجية مدعومة بإرادة سياسية قوية. ويشمل ذلك زيادة الإنتاج وبالذات الإنتاج الزراعي. والاستمرار في إعادة توجيه الدعم السلعي كما تم في سلعة القمح ليشمل السلع والخدمات الأخرى المدعومة وهي المواد البترولية والكهرباء والمياه وذلك من خلال سياسات تؤدي لبيعها بقيمتها الحقيقية للمقتدرين والمستطيعين. والعمل على جذب مدخرات المغتربين بتحريك سعر الصرف. هذه خطوات مطلوبة بشدة لدعم توجه استقرار الاقتصاد.[1]

التجارة والسياحة والاستثمار بولاية جنوب كردفان :-

ولاية جنوب كردفان من الولايات التي أحبها للغاية، طبيعتها وإنسانها. أواخر السبعينيات من القرن الماضي زرتها وأنا طالب في كلية الشرطة مع زميلي كامل محمد الحسين، عبرنا حينها من الأبيض الى الدبيبات ومنها الى الدلنج وكادقلي عبر طريق مرصوف غاية في الروعة تحفه الأشجار والأودية والجبال وسط خضرة مستمرة على طول الطريق. لا تخشى في هذا الطريق الا عبور مفاجئ لقطيع من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ م.

الخراف البيضاء الجميلة أو لأبقار ذات قرون طوال.

تتناثر القرى على طول الطريق ويتاح لك أن تشتري، إذا توقفت في أي منها، السمن أو العسل أو المانجو أو الطلح أو السمك الوارد من بحيرة كيلك، أما اللبن الحليب أو الراتب فلا شخص يبيعه، لأنه جزء من الضيافة يمنح لك مجاناً أينما حللت.

أما إنسان الولاية فهو نسيج وحده في الذكاء والطيبة والود و (النظافة) نعم النظافة الواحدة دي، هل شاهدت ود نوبة او بت نوبة غير نظيف أو نظيفة. حتى العجلة اللامعة الملونة بالشرائط والسكسك وفيها سبت صغير للراديو الترانسيستور إشتهر بها هذا الشعب اللطيف.

هذه الصورة الزاهية لطبيعة وإنسان الولاية تبدلت وتغيرت بفعل الحرب اللعينة التي خصمت من أعمار سكان الولاية ومن فرص التنمية فيها الكثير. جل الشباب والأطفال في هذه الولاية لم يروا في حياتهم، بكل أسف، غير الحرب والدمار والدانات. لم تتح لهم الفرص للإستمتاع بجمال طبيعة ولايتهم، وسخاء أرضها وسماءها وطيبة أهلها.

الآن تنفتح نافذة مضيئة للأمل، فقد تابعت بكل شغف وحب فعاليات افتتاح مهرجان السياحة والتنمية بولاية جنوب كردفان باستاد كادوقلي، والذي شرفه حضوراً النائب الأول للرئيس الفريق أول بكري حسن صالح مع كوكبة من الوزراء ووزراء الدولة الإتحاديون، وسط ترحاب وحفاوة من والي الولاية النشط الدكتور عيسى آدم أبكر وأركان حكومته. وقد تضمنت الإحتفالات افتتاح محطة للكهرباء ومشروعات تنموية أخرى.

إن تغيير أجواء الحرب وبث رسالة السلام والأمان والإطمئنان يجب أن يبدأ بكلمات المسئولين ورسائلهم الإعلامية لجمهور الولاية ولكافة المواطنين. لقد وردت في كلمات مسئولي الولاية عبارات على شاكلة (السلام النسبي)، وأن أغلب سكان الولاية هم بخارجها! هل هذا صحيح؟ جل الخطابات حوت الإشادات المتكررة بأدوار القوات المسلحة والقوات النظامية في استتباب الأمن. مع احترامنا وتقديرنا لهذه الأدوار الا أن مكان الاحتفال ومناسبته لم تكن تستدعي التركيز على هذا. الأناشيد الرسمية المصاحبة للكلمات الرسمية جاءت غير مناسبة أيضاً. قبل تقديم النائب الأول للرئيس لتقديم كلمته انطلق نشيد الحرب (سم أب درق الجدادي، ثكل الجدري البيعادي، دخلوها وصقيرا حام...) عاد دا كلام يتقال للمستثمرين والسياح؟

وحده وبذكائه اللماح تكلم النائب الأول للرئيس حول (قوس قزح الذي أحاط بالمكان فأضاف لألق الزينة والاحتفال جمالاً وبهاء). وهكذا تكون الكلمات في

مثل هذه المناسبات.[1]

القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم - الآفاق والتحديات :-

ندوة علمية مهمة حول القطاع الصناعي بولاية الخرطوم أقامتها كلية الأفق للعلوم والتكنلوجيا بقاعة الشهيد الزبير أمس الأول.

القطاع الصناعي الذي مثله في الندوة الدكتور عباس علي السيد الأمين العام لاتحاد الغرف الصناعية يرى أن الحكومة الاتحادية والولائية جعلتا من القطاع الصناعي مصدراً للإيرادات من خلال الرسوم والضرائب والجبايات المختلفة، في حين لا يتم تقديم أي خدمات لهذا القطاع، فالبيئة بالمناطق الصناعية متردية، والطاقة الكهربائية غير مستقرة، والجازولين والمازوت رفع عنهما الدعم للقطاع الصناعي. وترتب على كل هذا توقف عدد كبير من المصانع قدر ب ٤٠٪ من العدد الكلي، وكانت النتيجة أن أصبحت مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات لا تتعدى ٥٪. اتهم عباس الحكومة كذلك بقصر النظر في التخطيط للقطاع الصناعي، وعدم الإهتمام بمشكلات القطاع.

الجانب الحكومي الذي مثله وزير الدولة بالصناعة ومدير القطاع الاقتصادي بوزارة المالية الولائية ومدير الادارة العامة للصناعة بوزارة الصناعة والاستثمار بالولاية، ردوا على هذا بالقول: إن الدولة مهتمة بهذا القطاع غاية الإهتمام ودليل ذلك زيارات رئاسة الجمهورية لوزارة الصناعة والعديد من المصانع الكبرى، وافتتاح رئيس الجمهورية لمعرض صنع في السودان. وأن هناك برنامجاً خماسياً للقطاع الصناعي ينهض دليلاً على اهتمام الدولة بالتخطيط للقطاع، وقد تم استثناء القطاع الصناعي من برمجة قطوعات الكهرباء مؤخراً. وفيما يلي الضرائب والرسوم والجبايات من القطاع تمت الإشارة الى أن الدولة منفتحة للنقاش مع القطاع فيما يلي حجمها وطريقة جبايتها.

لقد ظهر لي من خلال النقاش أن هناك اتفاقاً حول المشكلات التي يواجهها القطاع، واتفاقاً كذلك حول الحلول المطلوبة، ولكن الثقة مفقودة ما بين القطاع الصناعي والحكومة أو الجهات الحكومية التي ترعى القطاع الصناعي وهي وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم.

بتقديري أن الجهد المشترك والاتفاق حول خطة عمل مشتركة تشارك فيها وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بالولاية واتحاد الغرف الصناعية هي أمر مطلوب بشدة. ويا حبذا لو تم هذا الأمر خلال الأسابيع القادمة لتنعكس آثار هذا الإتفاق على ميزانية الدولة للعام ٢٠١٧.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٨/ ٢٠١٦ م.

أبرز المحاور التي يمكن التداول والاتفاق حولها ما بين لقطاع الحكومي والقطاع الصناعي هي: المراجعة الموضوعية والعلمية للرسوم والضرائب والجبايات وطرق تحصيلها، ويا حبذا لو تم التحصيل عبر إدارة المناطق الصناعية المنشأة بوزارة الصناعة والاستثمار بالولاية ويشارك فيها القطاع الخاص الصناعي، ثم إعادة تأهيل المناطق الصناعية بقرض طويل أو متوسط الأجل من خلال محفظة بنكية يكون البنك الرائد فيها هو بنك التنمية الصناعية، وأخيراً التعرف المشترك على الفرص والتحديات التي تترتب على التعامل في إطار إتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للإستفادة من الميزات النسبية وتحقيق عوائد مهمة للإقتصاد الوطني.[1]

شمال كردفان - إنتاج وفير وفقر عريض :-

زرت ولاية شمال كردفان قبل يومين ضمن لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس، إحدى لجان الحوار المجتمعي، المنبثقة عن آلية الحوار الوطني. لجنتنا التي كانت برئاسة بروفيسور مصطفى نواري أستاذ الهندسة بجامعة الخرطوم، وعضوية الأستاذ حامد بلة النقابي المعروف، والاستاذة عوضية فضل المولى مدير بنك الأسرة، والأستاذ إبراهيم الكامل، وشخصي، ووفد إعلامي كبير، عقدت جلسة حوار مطولة مع الفعاليات الإقتصادية بالولاية. وسجلت زيارات ميدانية لسوق الأبيض وبعض المشروعات. والتقت برئيس إتحاد العمل بالولاية وبرئيس الغرفة التجارية ورئيس إتحاد المخابز. وقد استطاعت من خلال الحوار واللقاءات تكوين فكرة معقولة حول أوضاع الإنتاج ومعاش الناس بهذه الولاية.

أول ما استرعى إنتباهنا بالولاية أن هناك إجماعا لا مثيل له حول نداء مشروع نهضة شمال كردفان، الكل يتحدث عنه وفخورون به. أمام مدخل مكتب الوالي يوجد صندوق زجاجي كبير مليء بالاوراق النقدية للتبرعات لنفير النهضة. لم نتردد في وضع مساهماتنا المتواضعة فيه. الصندوق هو واحد من وسائل تمويل نفير النهضة فبالاضافة اليه يوجد تحويل الرصيد، ثم تبرعات الهيئات والمؤسسات مثل اتحاد أصحاب العمل بغرفه المختلفة، وشركات الاتصالات، والبيوتات التجارية، والأفراد، فضلاً عن رسم مقداره ١٠٪ على كل سلعة بالولاية، وعن هذه أحدثكم في نهاية المقال.

تفاعل كل الناس بمختلف توجهاتهم ناجم عن جدية ونشاط والي الولاية مولانا أحمد هارون، الرجل اجتهد ووصل كل أعيان الولاية وعلماءها، وجمعهم بالخرطوم، وكون منهم اللجان المتخصصة التي وضعت استراتيجية وأهداف نهضة شمال كردفان برؤى واضحة تمت ترجمتها في مشاريع محددة وأولويات واضحة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٨/ ٢٠١٦ م .

شملت الأولويات طريق الخرطوم بارا الابيض، ومياه الأبيض، والمدارس والمستشفيات، ثم استكمال المنشئات لاستقبال الدورة المدرسية، وتحسين بيئة المرافق الحكومية. تبرع الناس ببناء مئآت الفصول الدراسية، ودفعوا عن طيب خاطر كل تكاليف المنشئآت الصغيرة والمتوسطة، ولكنهم في انتظار تمويل وزارة المالية الاتحادية للمشروعات الكبيرة مثل مشروع الطريق ومشروع المياه، خصوصاً أن فخامة رئيس الجمهورية قد التزم أمام أهل كردفان بأن كل جنيه يضعونه سيضع هو مقابله ثلاثة جنيهات لتحقيق أهداف النهضة.

لمسنا من خلال الحوارات واللقاءات العديد من القضايا الرئيسة، غير أن أكثر ما استلفت انتباهنا تفشي الفقر مع توفر الانتاج الزراعي والحيواني.[1]

كردفان الغرة أم خيراً ما مارق برة :-

كتبت يوم الجمعة الماضي مقالاً بهذا العمود أشرت فيه لزيارتي ضمن لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس للأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان. أشرت في المقال لحقيقة وقفنا عليها بعد لقاءنا بالقطاعات المنتجة، وبعد جولتنا بالأسواق، وهي أن بالولاية فقر عريض رغم توفرها على انتاج وفير. للتعليق على هذه الحقيقة المحزنة وردتني الكترونياً العديد من الملاحظات ألخص بعضها هنا.

المهندس عبد القادر الصادق جميل كتب: يا د. عادل هذا التقرير المفرح المبكى الا يثير حفيظة الراسمالية الوطنية للاستثمار وانتشال كردفان من هذا الضيق ..رجاءاً ان تتناول هذا الموضوع بعنوان كردفان الغرة ام خيرا ما مارق برة.

المهندس ايمن محمد مزمل دون: لو تم الإهتمام بمزارع كردفان بربع ماينالة مزارعو المشاريع المروية من (دلع) لتخطينا عقبة ومشاكل الزراعة...بعض المزارعين في تلك المشاريع يأخذون سلفية البنك الزراعي ويتصرفون فيها....ولربما باعوا الملح (السماد) ليصرخوا في نهاية الموسم الزراعي مطالبين رئاسة الجمهورية بالتدخل وفك اعسارهم من الدائنين!!! المزارع في كردفان ينتظر فرج السماء ليستزرع محصولات قد لايعيد بها رأس ماله عند تسويقها (محليا)....محصولات زراعية تفضيلية يمكن ان تصدر فيعم بها الخير.

طارق مختار الاقتصادي السوداني المقيم بالمغرب قال: المغالاة في الضرائب والرسوم بالاضافة الى الزكوات تعتبرها السلطات المسؤولة عن جلب الايرادات للدولة شطارة وحرفنة، هي في الواقع على العكس تماما وتؤدي الى خروج المنتجين من دائرة الانتاج وتجفف مواعين الايرادات. فبدل حلب البقرة نحن نقوم بقطع اثداءها. هذه ايرادات لمرة واحدة وبعدها يتوقف المصنع، وتجف المزرعة، ويغلق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩ م .

الدكان. انهم يغتالون الدولة من حيث يتصورون او يصورون انهم حازمون ومهمومون بالايرادات وخزينة الدولة.

وأضاف: المعالجات لا تكلف الكثير لتسويق انتاج هؤلاء او تصنيعه فالقطن هناك عشرات الصناعات الصغيرة التي يمكن ان تستفيد من الانتاج ولا تحتاج راس مال كبير، مثل صناعة اعواد تنظيف الاذن والقطن والشاش الطبي. وبالنسبة للبطاطس اذا لم يسوق او يصدر وهو طبيعي organic ذو قيمة مضاعفة في الاسواق يمكن أن يخزن لمدة طويلة باستعمال الثلاجات ذات التبريد السالب التي لا تحتاج طاقة كهربائية، او الموجب بالتبريد العادي. ويمكن بكل بساطة تجفيف البطاطس وطحنها لتستعمل فيما بعد في انتاج الشيبس المعلب من برينقلز ... الخ . البلد مواردها هائلة لكن هناك لعنة الاهمال والكسل الذهني والشرود الوطني تضيع فرصنا .

أما البروفيسور إنتصار تركي فقد كتبت: لامشكلة في الموارد المتاحة في معظم ولايات السودان ...لكن المشكلة في رفع مقدرات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتدريب كوادر القطاع علي الانتاج المكثف، وكيف تدار العملية الانتاجية من الزراعة والتربية، الي الحصاد وطرق جمع المحصول ومواعين التسويق التي يجب تحديدها قبل بدء المشروع. فحصاد الالبان كمثال يتطلب رفع قدرات قطاع إنتاج الالبان عبرالجمعيات المتخصصة التي تتحكم في بورصة أسعار المنتج فلا يخسر المنتج ولا ترتفع الاسعار ليتضرر المواطن. ويجب كذلك تشجيع تصنيع المنتجات لرفع القيمة المضافة، ومحاربة أي ضرائب خارج نطاق تنمية وتطوير القطاع نفسه. الوعي البشري وتغيير نمط الافكار لدى صناع القرار ولدى المواطن عبر حزمة من القيم العلمية والاخلاقية هي المخرج لاقتصادنا.

تعليق: هذه أفكار عظيمة وبناءة ليتنا نشرع في تبنيها عبر نفير النهضة أو الوزارات المركزية أوالولائية. (١)

موازنة ولاية الخرطوم وتحدي التعهدات الاتحادية :-

موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ جاءت هذه المرة فريدة من نوعها، من حيث موارد ايراداتها، ومن حيث إبرازها للخرطوم كعاصمة قومية قبل أن تكون ولاية قائمة بذاتها فيها ريف وحضر، وما يمثله هذا المفهوم من تعهدات ينبغي أن تفي بها الحكومة الاتحادية.

أمس الاثنين أودع وزير المالية بولاية الخرطوم عادل محمد عثمان مشروع موازنة الولاية للعام ٢٠١٦ منضدة المجلس التشريعي للولاية، توطئة لإحالتها للجان المختصة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/١١/ ٢٠١٥ م .

لدراستها ورفع تقرير حولها وحول القوانين المصاحبة لها. تستهدف موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ في الاطار الكلي تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام وشامل في حدود ٧٪، وذلك بالتركيز على القطاع الزراعي انتاجاً وتصنيعاً. كما تستهدف زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي للولاية، مع إرساء قواعد إقتصاديات المعرفة. وفي مجال التنمية ترصد الموازنة الاعتمادات اللازمة لمقابلة المشروعات ذات الأولوية القصوى في مجالات: توفير المياه الصالحة للشرب، ترقية وتطوير صحة البيئة والنظافة والحفاظ على موارد البيئة، تحسين خدمات النقل والمواصلات، تحسين المستوى المعيشي للمواطن، كفالة تقديم الخدمات الصحية الأولية لكل مواطني الولاية، توفير فرص التعليم العام لكل من بلغ سن الدراسة، وتعزيز مقومات الأمن بالولاية.

أما السياسات والإجراءات التي سوف تنفذ لتحقيق أهداف الموازنة فتشمل التطبيق الحاسم للقوانين المالية، مع الشروع في تنفيذ قانون وبرنامج التحصيل الموحد، والسعي لتوسيع المظلة الضريبية أفقياً بإدخال شرائح جديدة منتجة، ورأسياً بسد منافذ التهرب الضريبي. مع العمل على تغيير مكونات الخارطة الايرادية في الولاية عن طريق استنباط بنود ايرادية متجددة وتجفيف البنود غير المتجددة. والمقصود هنا التوقف عن الاعتماد على بيع الأرض كمورد لموازنة الولاية، والاستعاضة عنه بمفروضات ضرائب ورسوم عادلة وغير معيقة للانتاج على بعض القطاعات والصناعات والمستهلكات.

أشارت الموازنة أيضاً للعمل على حل مشكلة البطالة عن طريق تشجيع القطاع الخاص لعمل مشروعات العمالة المكثفة، وذلك بجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي واستكمال البنيات التحتية للمناطق الصناعية.

الأهداف الكمية للموازنة شملت زيادة الايرادات لتصل الى ٨,٤ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٦,٥ مليار جنيه في الموازنة السابقة أي بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪ تقريباً، وتم زيادة تعويضات العاملين من مرتبات وأجور بما لا يزيد عن ٥٪، والإبقاء على بند التسيير من السلع والخدمات بنفس مبالغ العام الماضي. ويعني هذا أن موازنة العام ٢٠١٦ هي موازنة تقشفية فيما يلي المصروفات. أما التنمية فقد خصص لها مبلغ ٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٥٥٪ من الموارد.

من الواضح أن ولاية الخرطوم تحتاج لموارد مالية هائلة لمواجهة أثر الهجرة من الولايات الأخرى لولاية الخرطوم، ومواجهة الآثار السالبة للوجود الأجنبي غير المقنن، ومقابلة متطلبات العاصمة القومية الخدمية والتنموية لتكون الخرطوم في مستوى العواصم العالمية الأخرى. الموارد المالية المطلوبة لمواجهة كل هذا يستحيل على ولاية الخرطوم لوحدها الوفاء بها، ولا بد من مساهمة من الحكومة الاتحادية

التي تتخذ من الخرطوم نفسها مقراً لها. المطلوب من الحكومة الاتحادية القيام بالانفاق على مشروعات كبرى تخدم مواطني القطر كله، مثل الكباري والمعابر المؤدية لمطار الخرطوم الدولي الجديد كجسري سوبا والدباسين، والانفاق على محطات وشبكات المياه، وشبكات الكهرباء، لأنها تمثل المظهر الحضاري لعاصمة قومية.

لقد تم التعبير عن هذا الاحتياج في موازنة الولاية للعام ٢٠١٦ من خلال تحديد مشروعات تنموية محددة في المجالات المذكورة تنفذها الحكومة الاتحادية، ومن خلال موافقة الحكومة الاتحادية على ممروضات ضريبية غير مؤثرة على الانتاج، ومن خلال ضمان الحكومة الاتحادية لاستدانة حكومة الولاية من النظام المصرفي. إننا نحث الحكومة الاتحادية والمجلس الوطني على إجازة هذه الرؤية والفلسفة والسياسات.[1]

ميزانية ولاية الخرطوم- ما الجديد؟

الأستاذ عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم قدم مشروع ميزانية ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٧ بخطاب ضاف أمام المجلس التشريعي للولاية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ . اشتمل خطاب الميزانية على تحليل منطقي للأوضاع الدولية والاقليمية والمحلية المؤثرة على الميزانية. فيما اشار الخطاب لتقديرات للايرادات العامة في حدود ٩,٣ مليار جنيه، انفاق عام في حدود ١٠,٤ مليار جنيه، وبعجز يقدر بحوالي مليار جنيه تتم تغطيته بالاستدانة من لبنوك.

على الرغم من الظروف الاقتصادية الشائكة حافظت الميزانية على مسألتين ايجابيتين: أولاهما أن نسبة تعويضات العاملين (المرتبات والأجور) كانت في حدود ٢٣٪ فقط من الانفاق العام، وثانيهما أن نفقات التسيير للمرافق الحكومية جميعها لم تتجاوز ١٨٪ من الانفاق العام، ونتيجة لهذا تمكنت الولاية من تخصيص ٤٨٪ من الايرادات العامة للتنمية.

الجديد في ميزانية ولاية الخرطوم لهذا العام أربعة مسائل رئيسية، الأولى: هي نظام التحصيل الموحد، وبتشغيل هذا النظام يتوقع زيادة الايرادات العامة زيادة هائلة، مع الابقاء على عنصري العدالة ومعقولية تكلفة التحصيل. يشتمل النظام على قواعد بيانات متكاملة، ووسائل تحصيل رقمية متطورة، وعنصر بشري مدرب. يحتاج النظام لتضافر كل الجهود نحو انجاحه وعدم التخوف منه.

المسألة الجديدة الثانية هي نظام الخزانة الواحدة، ويستهدف النظام توحيد الايرادات والمنصرفات على مستوى الولاية تحت مظلة نظام واحد، يراعي أولويات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨١/١٢/ ٢٠١٥ م .

الصرف، ويلغي التفويضات التي منحت لبعض الوزارات في وقت سابق للصرف المباشر من ايراداتها.

المسألة الجديدة الثالثة هي تنفيذ مشروعات التنمية وفق (منظومة التنفيذ الشاملة) وهو أسلوب خطط له ويتابع تنفيذه المجلس الأعلى للاستراتيجية، بقيادة البروفسيور محمد حسين أبو صالح. والنظام ببساطة يطلب أن يتم تنفيذ المشروع التنموي متكاملاً، وبكافة محاوره، قبل الانتقال لمشروع ثاني. على سبيل المثال لدى الولاية الآن مشروع لري أكثر من ١٠٠ ألف فدان بشرق النيل. المنظومة الكاملة لهذا المشروع تشتمل على ترعة رئيسية، ومضخات على النيل الأزرق، ومحطة كهرباء، ومركز بحوث ومزرعة لانتاج التقاوى وتحسين نسل الحيوان، ومجمع للألبان، ومدرسة زراعية، ووسائل نقل وتخزين، ومستشفى وعدة مراكز صحية. ووفقاً لمنظومة التنفيذ الشاملة ينبغي استكمال كل هذه المشروعات الفرعية، وتشغيلها، قبل الانتقال لمشروع آخر. والهدف من هذا حُسن استغلال الموارد، وتفادي إضاعة المال في منشآت لا تصل مرحلة التشغيل.

المسألة الجديدة الرابعة في ميزانية ولاية الخرطوم أن تنفيذها يتم بعد إجازة قانون الاستراتيجية لعام ٢٠١٦، ويحتوي هذا القانون على عقوبات إدارية على كل من لا يلتزم بتنفيذ الخطط الاستراتيجية أو المرحلية أو السنوية (الميزانية). ينص القانون على إعفاء أو تنحية الوزير أو المسئول الذي يفشل في تنفيذ الخطة أو ينحرف بها لتحقيق أهداف غير مخطط لها. نأمل أن تنجح الولاية في تنفيذ هذه الميزانية الطموحة.[1]

قضية النظافة والنفايات بولاية الخرطوم :-

ظل حال النظافة وإزالة النفايات من الأحياء والأسواق والحدائق والمرافق والميادين العامة هماً مؤرقاً لكل السياسيين والتنفيذيين بولاية الخرطوم، إبتداءاً من والي الولاية مروراً بالوزراء والمعتمدين ومسئولي النظافة واللجان الشعبية. أمر النظافة وإزالة النفايات من الأمور التي يستحيل حجبها بالتقارير المنمقة، والإفادات الكذوب، لأن أمرها في غاية الوضوح، بالمشاهدة عياناً، وبالشم أحياناً. لهذا يمكن القول بإطمئنان أن الولاية لم تحرز تقدماً يذكر في هذا المجال حتى الآن.

مجموعة من العلماء والخبراء والتنفيذيين ناقشوا هذا الموضوع الهام في (المنتدى الفكري) على تطبيق الواتساب، وخرجوا بنقاط وتوصيات هامة يمكن أن تعين القائمين على أمر النظافة وإزالة النفايات بولاية الخرطوم.

تم التأمين أولاً على أن النظافة من الإيمان ويحث عليها ديننا الحنيف وهي ثقافة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٥ م.

وسلوك نفتقده في عاصمتنا، والوضع لا يحتمل حتى يتغير سلوك البشر تغيرا تلقائيا، مما يستوجب الوزع بالسلطان والردع بالقانون لتغيير الثقافة وتحسين السلوك. وعليه يُقترح يسن قانون رادع يركز على النظافة كهدف وغاية وقيمة ايمانية، ويحدد واجبات وحقوق كل من نه علاقة بالمشروع، ويضع جزاءات رادعة لكل من يقصر في واجبه. كما يُقترح ينشأ إنشاء جهاز اداري محكم يقوده اناس مؤمنون بالقضية من ذوي الهمة والعزيمة والإدارة التي لا تستكين، يديرون ويتابعون المشروع في كل مستوياته.

وفي إطار التنفيذ يتم اختيار شركات وطنية وعالمية مقتدرة وفق اسس ومعايير دقيقة ومحكمة بشفافية مطلقة لتقوم بعملية النظافة وجمع وترحيل النفايات ومعالجتها حيث يُقترح أن تقوم الشركات بوضع مواعين كبيرة لتجميع النفايات داخل الأسواق والمرافق العامة، ومواعين مناسبة في الشوارع الرئيسية والحدائق والميادين، أما النفايات المنزلية فيتم تجميعها داخل المنازل مفروزة في كيسين بلاستيكين يحوي الأول النفايات البلاستيكية القابلة للتدوير، والثاني النفايات الأخرى. يقوم مندوب الشركة بوزن الكيس الأول ويمنح صاحب المنزل المقابل المادي لنفايا المنزل البلاستيكية وينقل الكيسين لعربة النفايات. ويحظر إخراج النفايات المنزلية بنوعيها خارج المنازل إلا بوصول عربة النقل.

ويمكن منح امتياز نقل النفايات المنزلية من الأحياء إلى المكبات الوسيطة لجمعيات تعاونية ينشؤها سكان الحي، وتملك وسائل نقل نفايات صغيرة كالحاويات الصغيرة المجرورة بمواتر عن طريق التمويل البنكي في اطار سياسات التمويل الأصغر. ويحق لهذه الجمعيات جمع الرسوم وبيع النفايات البلاستيكية لمصانع تدوير النفايات.على أن تتم معالجة النفايات الطبية والصحية بصورة خاصة. ويقوم المقترح على أساس أن اللجنة الشعبية من خلال جمعيتها التعاونية تُفوض من المحلية للقيام بالنظافة وجمع الرسوم. وتحصل الجمعية على تمويل من البنك لشراء المعدات. سقف التمويل وفق المعادلة الآتية: عدد أعضاء الجمعية ٢٠٠٠٠ ج مضروباً في سقف التمويل الأصغر لكل عضو. لو افترضنا العضوية ١٠٠ أسرة يكون السقف المتاح ٢ مليون جنيه وهو كاف لشراء معدات معقولة مع كلفة تشغيلها كأجرة السائقين العمال والمراقبين والوقود والزيوت. السواقين والعمال يعينوا من الشباب العطالى بالحي والمراقبين من المعاشيين سكان الحي. تسدد الأقساط للبنك من رسوم النظافة التي تتولى اللجنة الشعبية جمعها بتفويض من المحلية. وتوزع أرباح في نهاية السنة بعد مراجعة الحسابات.

الاعلام له دور كبير في التوعية والتبشير بالمشروع لذلك لابد من حملة اعلامية مدروسة بدقة ومنهجية تنفذ عبر كل الوسائط الاعلامية والاسفيرية للتبشير بالمشروع وتهيئة الرأي العام، واثناء تنفيذ المشروع.

كذلك ينبغي غرس قيم النظافة والنظام والانضباط في النشء في المنزل والروضة والمدرسة، وذلك بوضعها بطريقة ذكية ضمن مناهج تعليم الاساس والروضة.[1]

بمدينة كسلا أكبر وأجمل مسرح :-

ضمن فعاليات الملتقى الثالث عشر للمعلومات الذي إنعقد يومي ٢٢، ٢٣ من هذا الشهر تم تنظيم ليلة ثقافية في مساء اليوم الأول للملتقى، قيل لنا أنها بمسرح البستان. تم نقلنا الى هناك بحافلات جميلة، وفوجئت مع الكثيرين بمسرح صيفي مكشوف غاية في الجمال والاتساع. خشبة المسرح بمواصفات قياسية من حيث الاتساع والعمق بأربعة طبقات وكواليس لكل طبقة، مع أجهزة صوت وإضاءة مثالية. صالة الجمهور رحبة جداً وبنظام تدرج يتيح لكل جالس المشاهدة والمتابعة بإرتياح، مع نظام للتجليس بالارقام في غاية النظام. ما قدم من فقرات كان في غاية الروعة حيث تابعنا مشهد تمثيلي هادف حول الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الاجتماعي كالواتس آب والفيس بوك وغيرها، كما استمتعنا بالثقافة الراقية لفنان الشرق يحى أدروب الذي حيانا بعشرة لهجات من لهجات سكان السودان، واهتززنا طربا مع جمال فرفور هذا الفنان الراقي الذي يحترم فنه وجمهوره.

نموذج مسرح البستان هذا يلفت النظر للامكانيات السياحية الهائلة التي تتمتع بها ولاية كسلا، فمدينة كسَلا التي تقع في شرق السودان على ارتفاع ٤٩٦ متر فوق سطح البحر، وعلي بعد ٤٨٠ كيلومتر من العاصمة الخرطوم. وهي عاصمة ولاية كسلا. تتميز بموقعها علي رأس دلتا نهر القاش وعلى سفوح كتلة جبلية تُعرف باسم جبال التاكا قريبة من الحدود الدولية بين السودان وأريتريا مما اكسبها أهمية اقتصادية واستراتيجية، وجعل منها قطباً حضرياً جذب العديد من الجماعات المهاجرة من أقاليم السودان المختلفة ومن البلدان المجاورة.

تتعدد المواقع السياحية بكسلا ومنها :جبل التاكا، جبل كسلا، نهر القاش الموسمي، البساتين المخضرة والتي تسمى السواقي، جبال توتيل، جبل مكرام، ضريح الميرغني، الضواحي الهادئة حيث تقام سباقات الهجن، ينبوع توتيل.

وتعتبر كسلا من الروافد الأساسية لحركة الفن والثقافة والأدب في السودان فمنها خرج الكثير من الأدباء والمفكرين والشعراء والفنانين والممثلين والوزراء وغيرهم، فمن هؤلاء :البروفسور عبد الله الطيب أستاذ اللغة العربية، الذي درس في خلوة مالك، في حي الحلنقة والتي كانت مقصداً للطلاب من كافة أنحاء السودان ودولة إريتريا المجاورة، الصاغ محمود أبوبكر شاعر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٧/ ٢٠١٥ م.

الأغنية الوطنية الشهيرة في السودان«صه يا كنار وضع يمينك في يدي»، إسحاق الحلنقي، محمد عثمان كجراي، عثمان حاج علي، شاعر قصيدة «أنا المكفوف» التي اتخذت شعارا لاتحاد عام مكفوفي السودان، أحمد حاج علي، شاعر قصيدة «أرض الحبايب يا رمز المحنة» التي كتبت عن كسلا وتغنى بها الفنان السوداني عبد العظيم حركة، حسان أبوعاقلة أبوسن ، شاعر سوداني، أبو آمنة حامد، أحد الشعراء السودانيين العظام وشاعر قصيدة «سال من شعرها الذهب»، التي تغنى بها الفنان صلاح بن البادية، الشاعرة روضة الحاج التي فازت في الكثير من المسابقات الشعرية الاقليمية والمحلية.

هذا فضلاً عن الفنانين المطربين أمثال التاج مكي، عبد العظيم حركة، إبراهيم حسين. هذه الرموز الفنية والأدبية يستحق أن يكون مكان نشأة كلا منهم في كسلا مزاراً سياحياً يحوي كل إبداعه بالصوت والصورة والتوثيق الالكتروني.

حكومة ولاية كسلا بقيادة ربانها الهمام آدم جماع وأركان حربه من الوزراء وعلى وجه الخصوص وزير المالية احمد عمر ابراهيم ووزير التخطيط العمراني الفريق كمال جعفر، الذين أحسنوا وفادة ضيوفهم في ملتقى المعلومات الثالث عشر، مطلوب منهم تحويل مدينة كسلا وضواحيها لخلية دؤوبة الحركة تحقق أقصى مردود ممكن من السياحة لفائدة اقتصاد الولاية والاقتصاد الكلي.[1]

جنوب دارفور وقضيتا الطاقة والطرق :-

ضمن لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، احدى لجان الحوار المجتمعي، زرت يومي الخميس والجمعة الماضيين مدينة نيالا حاضرة ولاية جنوب دارفور، للوقوف على أحوال الناس المعيشية، والظروف التي يعمل فيها المنتجين والتجار. وفدنا الذي كان برئاسة الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف، وبصحبته الأستاذ حامد بلة حامد عضو اللجنة، وابراهيم الكامل عضو ومقرر اللجنة، وشخصي، وجد استقبالاً شخصياً وحاراً من اللواء الركن آدم محمود جار النبي والي الولاية، صالح عبد الجبار يوسف رئيس المجلس التشريعي، الهادي عيسى معتمد نيالا شمال، والسني محمد أحمد إمام معتمد بلدية نيالا.

عقدنا لقاءاً مساء الخميس ٩ أبريل مع فئات المجتمع من الناشطين في مجالي الانتاج والاستهلاك، بحضور والي الولاية وعدداً من التنفيذيين والسياسيين من أحزاب مختلفة. كان الحديث حراً ومنفتحاً، بعد أن أوضح رئيس لجنتنا للحضور مهامها واختصاصاتها، وأكد لهم أن اللجنة مسئولة أمام رئيس الجمهورية مباشرة،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥ م.

وأنها حرة ولا تتبع لأي حزب سياسي. أجمع المتحدثون على أن الفقر هو السبب الأساسي في الاضطراب الأمني في دارفور عموماً، وأن الاستقرار النسبي الحالي ينبغي تدعيمه بمعالجات اقتصادية أساسية تؤدي لخفض نسب البطالة وزيادة التشغيل.

علمنا من خلال اللقاء أن إحدى الحركات المسلحة وبدعم من بعض الجهات في دولة مجاورة تعد الشباب بمبلغ ٤ ألف دولار شهرياً كمرتب مقابل الانضواء في صفوفها، وبرغم علم الجميع أن الأمر فيه خديعة كبيرة، لأن بعض الشباب استلم دولارات اتضح أنها مزورة، الا أن خطر انسياق البعض وراء الأوهام وارد.

الكثير من المداخلات أشارت للارتفاع المهول في الأسعار في نيالا وبقية أنحاء الولاية، وهو ما لاحظناه من خلال جولتنا في سوق نيالا. أجمع المتحدثون أن ارتفاع الأسعار يعود لارتفاع كلفة الترحيل من الخرطوم أو بورتسودان الى نيالا، حيث تبلغ تكلفة ترحيل الطن من الخرطوم الى نيالا ١٥٠٠ جنيه، وهذا يؤدي لمضاعفة الأسعار مباشرة في كافة السلع تقريباً. الحل الذي أجمع عليه المواطنون والجانب الحكومي هو اكمال طريق الانقاذ الغربي الذي وصل لمدينة الفاشر وتبقت له حوالي ٩٥ كلم الى نيالا.

تعاني نيالا أيضاً من نقص الكهرباء حيث أشارت المداخلات الى أن الكهرباء المنتجة في الوقت الحالي تغطي ٢٥٪ فقط من الشبكة المركبة. نقص الكهرباء أثر مباشرة على الانتاج الصناعي. الصناعات الصغيرة في نيالا والتي تعد الثانية على مستوى السودان بعد الخرطوم أغلبها معطل في الوقت الحالي بسبب النقص في الطاقة المحركة. أنتج المخمس، وهو مساحة زراعية أكبر من الفدان قليلاً، ٣٥ جوالاً من الفول السوداني وهو انتاج غير مسبوق، وعلى الرغم من هذا، فإن زيت الطعام في نيالا أغلى من الخرطوم. لأن المعاصر الصغيرة في نيالا لا تعمل. أشار المنتجون والتجار، كما أشار والي الولاية، الى أن البنوك في نيالا وجنوب دارفور عموماً لا تقوم بالتمويل بالحجم المطلوب، وتعتذر بأن سقوفها التمويلية لا تمكنها من التمويل.

من المنشئآت الهامة المعطلة في نيالا مسلخ نيالا وهو من أكبر وأحدث المسالخ بالبلاد، وكان يصدر انتاجه من اللحوم المبردة الى السعودية والامارات ودول أخرى. علمنا أن تعطله بسبب أختلاف الشركاء فيه، ومواجهة الشريك الأساسي لبعض المصاعب مع البنوك.

بتقديرنا، أن إكمال الطريق لنيالا بكلفة حوالي ٩٥ مليون دولار، وشراء مولدات كهرباء بكلفة حوالي ٤ مليون دولار، وتأهيل بعض المرافق وشراء مواد تشغيلية لمسلخ نيالا بكلفة مليون دولار، ستغير وجه الحياة في نيالا. مائة مليون دولار

ثمن قليل لحياة جديدة في مجتمع فاضل.[1]

رسالة لوالي الجزيرة ووزير الكهرباء :-

على خلفية إفادات السيد وزير الكهرباء بشأن العجز في التوليد الكهربائي، كتب لنا الأستاذ طارق مختار الاقتصادي السوداني المقيم بالرباط بالمملكة المغربية برسالة جديرة بالانتباه، لأنه يلفت النظر الى أن قنوات الري بمشروع الجزيرة يمكنها انتاج ٥٨٩٠ ميقاواط من الكهرباء بتقنية أضحت متوفرة الآن.

رأيت نقل هذه الرسالة لعلم كل من الوالي الجرئ محمد طاهر ايلا والي ولاية الجزيرة والمشرف على مشروع الجزيرة، ولوزير الكهرباء والري الشاب الهمام معتز موسى.

يقول الأستاذ طارق في رسالته: (هل تعلم إدارة الري بمشروع الجزيرة انها تجلس على منجم من الذهب. المشروع لديه من خاصية الري الانسيابي إمكانية ضخمة لانتاج الكهرباء، يروى مشروع الجزيرة من خزان سنار بطريقة الري الانسيابي عن طريق ترعتين رئيسيتين هما قناة الجزيرة وقناة المناقل، من الجنوب الي الشمال في Main Canal وشبكة من القنوات الأخرى اقل منهما. معدل الانحدار حوالي ١٥ سم في الكيلو بمعدل ابتدائي ٣١ مليون متر مكعب عند مدخل ترعتي الجزيرة والمناقل.

تمر من المياه يوميا ١٦ مليون متر مكعب تقريبا في ترعة الجزيرة و ١٥ مليون متر مكعب في ترعة المناقل. يبلغ طول قناة الجزيرة ٢٢٠ كلم الى تخوم الخرطوم وقناة المناقل بطول ٢١٠ كلم. وتتفرع منهما ١١ فرعا بطول ٦٠٠ كلم و١٠٧ ميجر بطول ١٦٠٠ كلم.

طورت شركة Luced energy بتعاون مع شركة Northwest pipes توربينات انبوبية. توضع زعانف هذه التوربينات داخل انابيب المياه وعن طريق انسياب تدفق المياه يتم تحريك الزعانف والتي تدير بدورها التوربين اعلى الانبوب لتوليد الطاقة الكهربائية.

يعمل نظام التوليد على معدل تدفق وانسياب للمياه ضعيف، ويزداد كلما ازداد التدفق، وبضغط ضعيف أيضا، فيعمل في معدل ضغط مابين ١psi و ٥ psi ومعدل تدفق ٣ اقدام في الثانية الواحدة. تصنع الزعانف باقطار مابين ٢٤ الى ٩٦ بوصة ويمكن بسهولة وضع تصميمات اكبر. تعتمد كمية الكهرباء على ضغط المياه ومعدل التدفق، فمثلا في الانابيب التقليدية قطر ٦٠ بوصة بتدفق ٧ قدم في الثانية وضغط ٤٠psi تنتج ١٠٠ كيلوواط. توضع توربينة واحدة كل ١٥ متر أي بمعدل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١ م.

٦٠ توربينة كل كيلومتر وهو ما ينتج لنا ٦ ميقا واط في الكيلو متر.

ولو طبقنا ذلك على ترعتي الجزيرة والمناقل يمكن لنا انتاج ٦ ميقاواط لكل كلم متر في ٢٢٠ كلم طول الترعة أي انتاج ١٣٢٠ ميقاواط لترعة الجزيرة و١٢٦٠ ميقاواط لترعة المناقل . هذا بالنسبة للترعتين الرئيستين، اما في الترع الفرعية لو استخدمنا توربينات أصغر من النوع الذي ينتج ٥٠ كيلوواط ففي الكيلو سننتج ٣ ميقاواط، وبما انه لدينا ٦٠٠ كلم من الترع الفرعية فلدينا اذن إمكانية انتاج ١٨٠٠ ميقاواط. ولو وضعت على الميجرات اصغر وحدات طاقة انتاج ١٤ كيلوواط ففي الكيلو ستنتج ٨٤٠ كيلوواط ولدينا ميجرات بطول ١٨٠٠ كيلو متر سيكون لدينا إمكانية توليد طاقة قدرها ١٥١٢ ميقاواط .

الخلاصة يمكن لقنوات مشروع الجزيرة من خلال الري الانسيابي انتاج ٥٨٩٢ ميقاواط كهرباء أي قرابة ٦ قيقاواط كهرباء، مايعادل ٥ سدود من حجم سد مروي تقريبا .)

الرسالة جديرة بالدراسة من قبل المختصين. وموقع الشركة متاح على الانترنت لمن يريد الاستزادة حول هذه التقنية الجديدة.[1]

الجوانب الاقتصادية في زيارة الرئيس لدارفور :-

يزور فخامة رئيس الجمهورية ووفد مرافق كبير ولايات دارفور هذه الأيام. اتتبع بإهتمام الجوانب الاقتصادية للزيارة، وذلك بحكم تخصصي من ناحية، وبسبب عضويتي في لجان الحوار المجتمعي (لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس) من ناحية أخرى.

لقد اتاحت لي عضويتي في لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس زيارة أغلب ولايات السودان، وكان للجنة إهتمام خاص بولايات دارفور بالنظر للظروف المحيطة بهذه الولايات. ففي زيارتنا لنيالا حاضرة جنوب دارفور استمعنا للكثير من المداخلات في حوار اللجنة مع مجتمع جنوب دارفور أشارت للارتفاع المهول في الأسعار في نيالا وبقية أنحاء الولاية، وهو ما لاحظناه من خلال جولتنا في سوق نيالا.

أجمع المتحدثون أن ارتفاع الأسعار يعود لارتفاع كلفة الترحيل من الخرطوم أو بورتسودان الى نيالا، حيث تبلغ تكلفة ترحيل الطن من الخرطوم الى نيالا ١٥٠٠ جنيه، وهذا يؤدي لمضاعفة الأسعار مباشرة في كافة السلع تقريبا. الحل الذي أجمع عليه المواطنون والجانب الحكومي هو اكمال طريق الانقاذ الغربي الذي وصل لمدينة الفاشر وتبقت له حوالي ٩٥ كلم الى نيالا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٣/ ٢٠١٥ م .

لاحظنا أيضاً أن نيالا تعاني من نقص الكهرباء حيث أشارت المداخلات الى أن الكهرباء المنتجة تغطي ٢٥٪ فقط من الشبكة المركبة. نقص الكهرباء أثر مباشرة على الإنتاج الصناعي علماً بأن الصناعات الصغيرة في نيالا تعد الثانية على مستوى السودان بعد الخرطوم.

إبان زيارتنا في أبريل ٢٠١٥ علمنا من المزارعين أن إنتاج المخمس، وهو مساحة زراعية أكبر من الفدان قليلاً، أنتج ٣٥ جوالاً من الفول السوداني وهو انتاج غير مسبوق، وعلى الرغم من هذا، فإن زيت الطعام في نيالا كان أغلى من الخرطوم. لأن المعاصر الصغيرة في نيالا لا تعمل.

لقد سرني أن أستمع خلال زيارة الرئيس الحالية لدارفور تصريحات مهمة جداً من وزير الطرق والجسور مكاوي أحمد عوض، حيث أشار إلى أن إجمالي مشروعات الطرق لدارفور، بلغت مليارين و٣٩٤ مليون جنيه، منها طريق الإنقاذ الغربي قطاع الفاشر نيالا (٩٥ كيلو متر). بكلفة مليار و١٩٦ مليون جنيه.

وأشار من ناحية أخرى إلى إكمال الدراسات الخاصة بالطرق التي تربط دارفور بأفريقيا الوسطى وبتشاد، بجانب قرب اكتمال تأهيل خط السكة حديد بكلفة ٢٤٠ مليون جنيه واقترابه من الوصول لنيالا، حيث تبقت له فقط ١٤ كلم بجانب إنشاء خط جديد. وأن عملاً جاداً يتم نحو تحسين كهرباء نيالا.

بتقديرنا، أن إكمال الطريق لنيالا بطول حوالي ٩٥ كيلومتراً، وإكمال خط السكة الحديد الضعين- نيالا، فضلاً عن الطرق مع إفريقيا الوسطى وتشاد، وزيادة كهرباء نيالا، ستبعث حراكاً إقتصادياً هائل في ولاية جنوب دارفور، وسوف ينداح هذا الحراك لكل ولايات دارفور بحكم أن نيالا هي العاصمة الاقتصادية الكبرى لكل غرب السودان.[1]

منطقة البطانة الاقتصادية الخاصة :-

اطلعت من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي على دراسة ممتازة أعدها السفير محمد محمود أبو سن حول تحويل البطانة لمنطقة اقتصادية خالصة لتربية الماشية وتصنيع منتجات اللحوم والألبان. يقول السفير أبو سن (يرتبط الحديث بالبطانة دائما بالشعر والدوبيت والمسا دير والخريف والوديان والصيد والغزلان وطائر الحباري، وجميع مايريح النفس من الرهق الذهني والبدني . وفي المقابل قلما يرد الحديث عن البطانة وربطها بالتنمية والاقتصاد والعمل التجاري.

ينبغي لفت الانتباه لمنطقة البطانة الكبرى كمنطقة ذات ميزات خاصة من حيث الموقع الجغرافي، قريبة من مراكز الاستهلاك وقريبة كذلك من موانئ التصدير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٤/ ٢٠١٦ م

على البحر الأحمر ومن حيث المناخ والطقس والنبات بالإضافة إلي إن لها إرثا متعارف عليه في تربية وتنشئة الجمال والأبقار والأغنام .وهي في هذا تشبه مزارع تربية الضأن في استراليا والتي تنتشر في منطقة نيوثاوث ويلز ولا تقل مساحة المزرعة الواحدة عن العشرة الآلاف هكتار وتصل في بعض الأحيان إلي مائة ألف.

وتعمل المزارع هذه والتي يمتلكها بالكامل القطاع الخاص بتنسيق محكم في شكل مجموعات، وتنسق كل العمليات الإنتاجية وتشرف عليها شركات متخصصة هي:

Australian wool innovation, Dairy Australia meat and livestock, Australia animal health, Australia marketing intelligence.

للبطانة ارث متوارث في تربية وتنشئة الجمال والأبقار والأغنام ويوجد بها عدد من كبار مربي الأغنام والأبقار مما يؤسس لقيام مشاريع ضخمة للإنتاج الحيواني التجاري. كذلك هنالك فرصة جيدة لقيام صناعات موازية في منتجات الألبان والصوف حيث إن هنالك حرفية واضحة لدى السكان في غزل الصوف ومنتجات الألبان لما يؤسس لقاعدة مهنية جيدة لنجاح صناعة على مستوى اكبر وأشمل

منطقة البطانة تكاد تكون خالية من أمراض الحيوان وهي بهذه الصفة وبحكم قربها من موانى التصدير يمكن أن تكون بمثابة نقطة تجميع لصادرات السودان من الثروة الحيوانية.

ودون خلل بالتبعية الإدارية (البطانة موزعة بين ثلاث ولايات). فمن الضروري تسمية البطانة كمنطقة اقتصادية خاصة(special economic zone) ويصدر بذلك قانون خاص لإنشائها . تمثل في هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة الولايات الثلاث على أن يترأسها مسئول ذو اختصاص تعينه الحكومة المركزية وترفد الهيئة بخبراء في المجالات المهنية المتخصصة).إنتهى إقتباسنا من دراسة السفير محمد محمود أبو سن.

تعقيب: هذه رؤية اقتصادية ممتازة، المنطقة الاقتصادية الخاصة مصطلح حديث مقصود به منطقة جغرافية محددة داخل اقليم الدولة، تختلف فيها قوانين الأعمال والتجارة عن بقية مناطق الدولة. وبصورة عامة تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة تطوير لفكرة المناطق الحرة وتعميق لها. والهدف من انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يشمل: خلق أنشطة إقتصادية إضافية، ترقية الصادرات السلعية والخدمية، جذب الاستثمار العالمي والمحلي، خلق فرص العمل، وتطوير البنيات التحتية.

تشمل الحوافز الجاذبة للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة: الاعفاء من ضريبة الانتاج، الاعفاء من ضريبة أرباح العائدات على الأسهم، الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة يتفق عليها أو تطبيقها بصورة متدرجة، الاعفاء من الحد الأدنى

للضرائب البديلة، الاعفاء من الضريبة المركزية، الاعفاء من ضرائب الخدمات، التمتع بقوانين خاصة في الإجراءات.

يحتاج إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة ابتداءاً لتشريع يصدر من الحكومة المركزية، لأن مفهوم المناطق الاقتصادية يتضمن الاعفاء من قوانين مركزية، أو تطبيقها على نحو خاص، مثل قوانين الضرائب والجمارك والنظام المصرفي والمواصفات والمقاييس. وبالطبع فإن موافقة الجهاز التشريعي المركزي ينبغي أن تستند لدراسة جدوى واضحة للفائدة التي ستعود للبلاد من إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٨/ ٢٠١٥ م.

obeikan.com